﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

***

دور التعليم الثانوي الصناعي في تلبية احتياجات سوق العمل بمحافظة سوهاج

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص التربية المقارنة والادارة التعلمية)

إعداد

أ.د / محمد أحمد محمد عوض
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية - جامعة سوهاج

أ.د /نبيل سعد خليل
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليميةالمتفرغ
كلية التربية - جامعة سوهاج

أ. أسماء محمود أحمد عبد الغني
باحثة ماجستير – التربية لمقارنة والادارة التعلمية

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية
العدد الأول – أكتوبر ٢٠١٩م

الملخص :

يهدف البحث إلى التعرف على ملامح التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات في مصر، والمشكلات التي تواجهه، والأسباب التي تدعو إلى ضرورة تحسينه وتطويره، وكذلك التعرف على واقع الشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل بمحافظة سوهاج، بالإضافة إلى التعرف على احتياجات سوق العمل في محافظة سوهاج من خريجي التعليم الثانوي الصناعي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الإستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع البحث، وقد توصل البحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج؛ إحداها: مرتبطة بالشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل، والأخرى مرتبطة بسوق العمل ومتطلباته، وبالنسبة للنتائج المرتبطة بالشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل، فمنها : ضعف التنسيق بين مسئولي التعليم الثانوي الصناعي وأصحاب الأعمال، ويرجع ذلك إلى انفصال التعليم الفني الصناعي عن مؤسسات ومراكز الإنتاج والمصانع وعدم توافر بيانات وإحصاءات دقيقة عن التعليم الثانوي الصناعي.

قصور في التوصيف الدقيق للمهن يستفيد منه المخططون والمنفذون في إعداد الخريجون بشكل يتلاءم مع طبيعة المهن في سوق العمل، أما النتائج المرتبطة بسوق العمل ومتطلباته، فمنها : تواضع إمكانات مدارس التعليم الثانوي الصناعي من حيث الورش والمعامل، وكذلك قلة اهتمام المسئولين عن تلك المدارس بالاستعانة بالآلات والماكينات الحديثة وتدريب الطلاب عليها.

وجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج مدارس التعليم الثانوي الصناعي، وعدم قناعة العديد من أصحاب المؤسسات الصناعية بالمناهج نتيجة وجود العديد من المشاكل بها.

مقدمة:

في ظل التطور السريع في مختلف أمور الحياة أصبحنا في حاجة ملحة إلى أفراد أكثر معرفة ودراية بمهنهم، قادرين على متابعة مطالب الحياة الحديثة والمتطورة في ظل النظام العالمي الجديد حيث المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ويهدف التعليم قبل الجامعي إلى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وتزويده بالقدر المناسب من الدراسات النظرية والتطبيقية والعملية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه.

ويعتبر الاهتمام بالتعليم الفني استثمار جيد للمستقبل، وقد ازدادت أهمية التعليم الفني – في الآونة الأخيرة– استجابة للضرورات الحتمية التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة لذا أصبح الاهتمام بالتعليم الفني من الأولويات التي يجب أن تضعها وزارة التربية و التعليم في مصر.

ومن هذا المنطلق تم إنشاء مدارس التعليم الفني بنوعياته المختلفة وذلك لإعداد فئة الفني في مجالات الصناعة والزراعةوالتجارةوالإدارة والخدمات، وقد تم إنشاء المدارس الفنية بمواصفات محددة وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية، كما أن المدارس الفنية تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، وتقوم بخدمة البيئة والمجتمع داخل كل محافظة.

كما يعد الاهتمام بالتعليم الثانوي الصناعي خاصة هو المدخل إلى عصر التكنولوجيا المتقدمة، كما أنه السبيل الأمثل لتخريج كوادر فنية مدربة وتنشئة وإعداد القوى البشرية وسد احتياجات السوق المحلي والخارجي من العمالة الفنية ذات الكفاءة العالية(١).

وقد ذهب خبراء التعليم في أمريكا وأوروبا إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الإنجاز التعليمي والنجاح الاقتصادي وإلى أن كفاح الدول لرفع مستوي المعيشة لأفرادها يبدأ من المدرسة، بمعني أن التعليم أصبح يحقق ثروة الأمم، وترتبط مسيرة هذا التطوير ارتباطاً وثيقاً بمنظومة

---

(١) كريمة عبد اللاه محمود، وحدة مقترحة في الفيزياء لتنمية الوعي المهني والذكاء الطبيعي في ضوء أهداف التربية المهنية لطلاب المرحلة الثانوية المهنية، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد الثالث والثلاثون، يناير ٢٠١٣م، ص ٢٤٢.

الإدارة التعليمية وعناصرها المؤثرة في عملية التعليم من فكر إداري وممارسات إدارية ونظريات إدارية وغيرها من العناصر التي تمثل محركات مسيرة للتطوير(١).

وتواجه مصر العديد من التحديات التي نتجت عن التطورات العلمية والتكنولوجية والانفتاح الاقتصادي على العالم، لذلك كان عليها أن تواجه تلك التحديات بتطوير منظومة التعليم بوجه عام والتعليم الفني بوجه خاص، لكي يتحمل مسئوليته في رفع إنتاجية المواطن عن طريق التدريب والتأهيل المستمر حتى يتمكن من مواكبة ما يحدث في العالم إلى جانب سد احتياجات سوق العمل، ولما كانت مصر واحتياجاتها إلى العمالة الفنية في تزايد مستمر في شتى المجالات ومختلف المستويات فإنه ينبغي ربط سياسة التعليم الفني بحاجة البلاد من القوى العاملة مع التخطيط طويل المدى للوصول إلى هذا الهدف.

ويستلزم ذلك تحديد القطاعات الاقتصادية وتصنيفها وتقدير التطور المستقبلي لسوق العمل، ومن ثم تحديد التخصصات والمناهج التي يمكن من خلالها سد احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم الثانوي الصناعي.

وتؤكد الدراسة التي أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار من عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، ويرجع ذلك إلى تدني مستوى الخريجين وانتشار البطالة(٢).

ويسعى المجتمع المصري في الوقت الحالي إلى مواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية التي تقف حجر عثرة في سبيل النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولمواجهة هذه المشكلات لابد من استغلال جميع الثروات المتاحة بالمجتمع المصري سواء أكانت هذه الثروات طبيعية أم بشرية، فالثروة البشرية لها دور كبير في النمو الاقتصادي لأنها هي التي تستثمر الشق الأخر من الثروة وهو الثروة الطبيعية، ولكي تقوم الثروة البشرية بهذا الدور الاقتصادي وتدفع

---

(١) أحمد عبد الفتاح الزكي، التجربة اليابانية في التعليم دروس مستفادة، الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٦م، ص١٦.

(٢)جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، أبريل ٢٠١٤م.،ص١.

عجلة التنمية لابد من إعدادها بشكل جيد عن طريق التعليم والتدريب، وهذا ما يسهم به التعليم الثانوي الصناعي، ولابد أن يكون هذا الإعداد على أسس قوية بحيث تتفق مع احتياجات المجتمع الفعلية من القوى البشرية المؤهلة والمدربة(١).

وتتبنى المؤسسات التعليمية إستراتيجية تسويق برامجها التعليمية سعياً إلى تحسين مواردها المادية والمالية في ظل بيئة تنافسية من أجل الحفاظ على بقاءها على قيد الحياة (٢)، ومن هنا تعد إستراتيجية تسويق التعليم من الاستراتيجيات التي تنشأ من جراء تقليل موازنة التعليم، بحيث تتصرف الإدارات المدرسية في ضوء مواردها الخاصة، ويكون لها مطلق الحرية في البحث عن موارد مالية، وعلى ذلك يشكل تسويق التعليم بفلسفته في تحقيق الربح بيئة ملائمة للحصول على تلك الموارد الإضافية(٣).

وقد اتجهت العديد من المؤسسات التعليمية في العديد من الدول إلى تبني مفهوم التسويق، وتطبيق العديد من الاستراتيجيات والممارسات التسويقية التي تعينها على تحسين صورتها العامة أمام مجتمعاتها، وذلك في ضوء مايمكن أن تقدمه من خدمات تتسم بالجودة وتشبع حاجات ورغبات الطلاب، وتلبي حاجات ورغبات السوق المحلي على اختلاف أنواعهم من المخرجات التعليمية لتلك المؤسسات(٤).

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات، والكشف عن مشكلاته التي تحول دون تلبية احتياجات سوق العمل من خريجيه، وخصائص سوق العمل المصرية.

---

(١) خديجة عبد العزيز علي، إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور التعليم الثانوي العام في توجيه طلابه لاختيار مستقبلهم المهني، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٥م، ص ١٤٦.

(2)IzharOplatka,ThePrincipal'sRolein Marketing the School:SubjectiveinTerpretations and Personal Influences, Planning and Changing, Vol. 38, No. 3&4, 2007, p 208.

(٣) نهلة عبد القادر محمود هاشم، مستقبل تسويق المدرسة الثانوية العامة في مصر، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العلمي لجمعيات التربية المقارنة)، السنة الثانية عشرة، العدد الخامس والعشرون، أغسطس، ٢٠٠٩م.، ص ١٢٣، ص ١٢٣.

(٤) نبيل سعد خليل، مداخل حديثة في إدارة المؤسسات التعليمية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ص ٢٤٠.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن مصر تتمتع بوفرة الموارد البشرية- نظراً لارتفاع معدلات نمو السكان بها – والتي تؤهلها بالنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعيا وذلك من خلال توفير مستوى جيد من التدريب والتأهيل المهني لأبنائها، إلا أن الوضع الراهن في مصر يشير إلى أن التعليم الثانوي الصناعي يعاني من العديد من المشكلات والصعوبات ومنها على سبيل المثال(١):

١-ضعف مستوى الخريجين وحاجتهم العامة إلى تدريب مستمر لمواجهة متطلبات المجتمع وحاجته من المهن المختلفة.

٢-النظرة المتدنية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر حيث يلتحق به الطلاب الحاصلين على مجموع درجات أقل من نظرائهم الذين يلتحقون بالتعليم الثانوي العام.

٣-ضعف الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم الثانوي الصناعي بما تشمله من عمليات متعددة داخل النظام وإدارته.

٤-ضعف قنوات الاتصال ومجالات الارتباط فيما بين مؤسسات التعليم الفني وبين مؤسسات العمل والإنتاج.

٥- غياب خطة مركزية واضحة المعالم للتدريب و التعليم الثانوي الصناعي في مصر مما أسهم في خلق فجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

كما يشير تقرير التنمية البشرية لمحافظة سوهاج إلى انخفاض مستوى التعليم بدرجة ملحوظة، وانخفاض ومحدودية العناصر البشرية المؤهلة تعليمياً لسوق العمل، الأمر الذي يعني أن المدخل الأساسي لتحسين مستوى التنمية بالمحافظة يتوقف بدرجة كبيرة على تحسين الأوضاع التعليمية بها(٢).

ويشير تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م إلى أن عدد الوافدين الجدد بسوق العمل يقدر بنحو ٦٠٠ ألف سنوياً، ولكن جزءاً ضئيلاً منهم هو الذي يستطيع أن يجد فرصة عمل نظراً لمستوى المهارات التي يوفرها التعليم في مصر، وما لم يتم تطوير مهارات العمالة المصرية

---

(١) مريم محمد إبراهيم، إدارة التعليم الفني وفقاً لمشروع مبارك كول، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٥م، ص ٤٢٣.

(٢)جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لمحافظة سوهاج، ٢٠٠٥م.،ص ص ٥٠-٥٢.

بشكل ملائم وفقاً لما يتطلبه سوق العمل فإن الاقتصاد المصري وخاصة القطاع الصناعي سوف يظل يعاني من عدم توفر المهارات الفنية المناسبة والمستوى الكافي من الإنتاجية (١).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن سياسة التخطيط الحالية للتعليم الثانوي الصناعي لا تتسق مع متطلبات المجتمع المصري وحاجاته في ظل التطور التكنولوجي المعاصر مما يجعل التعليم الفني عاجز عن الوفاء بطموحات التنمية، هذا بالإضافة إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل ويرجع ذلك لنقص المهارة وعجز الإدارة والتنظيم، وقد أوصت الدراسة بضرورة التفاعل بين التعليم الفني وقطاعات الإنتاج والخدمات من خلال ربط مخرجاته بآليات سوق العمل(٢).

وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن المشكلات التي تحول دون تلبية التعليم الثانوي الصناعي في محافظة سوهاج لاحتياجات سوق العمل.

اسئلة البحث :

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما دور التعليم الثانوي الصناعي في تلبية احتياجات سوق العمل بمحافظة سوهاج؟

وقد تفرع عن هذا السؤال إلى عدة أسئلة فرعية هي :

١- ما ملامح التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات في مصر؟

٢- ما واقع الشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل بمحافظة سوهاج؟

٣- ما دور التعليم الثانوي الصناعي في تلبية متطلبات سوق العمل بمحافظة سوهاج؟

---

(١) هبه حندوسة وآخرون، مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م، القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠م، ص ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) سمير عبد الوهاب الخويت، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني وتنمية الموارد البشرية، المؤتمر العلمي العاشر، التعليم الفني والتدريب ... الواقع والمستقبل، ١٠-١١ مايو، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥م، ص ٣٠٧.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على ملامح التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات في مصر، والمشكلات التي تواجهه، والأسباب التي تدعو إلى ضرورة تحسينه وتطويره.
- التعرف على واقع الشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل بمحافظة سوهاج.
- التعرف على احتياجات سوق العمل في محافظة سوهاج من خريجي التعليم الثانوي الصناعي.

أهمية البحث :

ترجع أهمية الدراسة الحالية الى العوامل التالية:

- أهمية التعليم الثانوي الصناعي ودوره في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
- الحاجة إلى وجود نوع من التوافق بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بمحافظة سوهاج.

منهج البحث :

استخدمت الدارسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، ويقوم بوصف ملامح التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة سوهاج، وتحليل وتفسير الظروف والعلاقات التي تؤثر عليه، ودوره في تلبية متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى أن الدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها بالصورة التي هي عليها كمياً وكيفياً بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها.

أدوات البحث:

أولاً: برمجية لتدريس وحدة "التفاعلات الكيميائية" صممت وفقاً "لنماذج المحاكاة بالكمبيوتر".

ثانياً: دليل المعلم لتدريس وحدة "التفاعلات الكيميائية" باستخدام "نماذج المحاكاة بالكمبيوتر".

أداة البحث:

استخدمت الدراسة الحالية الإستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة.

عينة البحث:

نظراً لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع الأصلي ككل، فقد قامت الباحثة بتطبيق الاستبانه على عينة من المجتمع الأصلي، وقد كان قوامها (٢٠٩) فرد من رجال الأعمال ومسئولي المصانع بمحافظة سوهاج، والتي اشتملت على (مديري المصانع، مديري الإنتاج، مشرفي الإنتاج، كبير فنيين، مسئولي الأقسام).

حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة الحالية في:

١- الحدود البشرية:اقتصرت الدراسة على القائمين بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة سوهاج من مديرون ووكلاء ومعلم أول ومعلم وأخصائيون وإداريون.

٢- الحدود المكانية:اقتصرت الحدود المكانية على النطاق الميداني للدراسة المتمثل في المدارس الثانوية الصناعية (نظام الثلاث سنوات) بمحافظة سوهاج.

٣- الحدود الزمنية:تم إجراء الدراسة الميدانية لهذه الدراسة في عام ٢٠١٦م.

٤- الحدود الموضوعية:تقتصر الدراسة الحالية على تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتطوير التعليم الثانوي الصناعي وتلبية احتياجات سوق العمل، وقد اقتصرت الدراسة على اختيار التعليم الثانوي الصناعي لأنه نوع التعليم الذي يمثل ركن أساسي وركيزة مهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكونه مصدراً من مصادر التأهيل للقوى البشرية العاملة .

مصطلحات البحث:

التعليم الثانوي الصناعي: Industrial Secondary Education

تبنى المؤتمر العام لليونسكو عام (٢٠٠١) تعريفاً للتعليم الفني والمهني والتدريب على أنه : مصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب المتطورة لعملية التعليم، يشتمل على دراسة التكنولوجيا والعلوم المتعلقة بها، واكتساب مهارات علمية، وسلوك وفهم ومعارف تتعلق بالوظائف في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.(١)

وبذلك يمكن تعريف التعليم الثانوي الصناعي بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تساعده على رفع

---

(١) فليب هيوز، لماذا يعد الوصول إلى التدريب والتعليم الفني والمهني للمجتمع ضرورياً؟، ترجمة أمال الكيلاني، مجلة مستقبليات، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٣٥، ٢٠٠٥م، ص٣٣٤.

خبرته المهنية بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، من خلال تزويده بالمعارف والمهارات والخبرات، بالإضافة إلى تنمية اتجاهاته نحو المهنة التي يتخصص فيها.

سوق العمل: Labor market

أنواع متعددة من النشاطات التي تتم داخل المجتمع بحيث تشمل الأنتاج الصناعي والزراعي والخدمات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، والنشاطات القصيرة، والطويلة المدى، والنشاطات لوقت كامل أو لبعض الوقت والعمل اليدوي أو العقلي أو كليهما(١).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

١-دراسة السيد علي إسماعيل إبراهيم (٢٠١٢م)(٢):استهدفت الدراسة إبراز أهم معوقات المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه التعليم الثانوي الصناعي، والوصول إلى تصور مقترح لسبل تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الثانوي الصناعي والاستفادة بإمكانيات القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية في مجال التعليم، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:غياب اهتمام الإدارة المدرسية بآراء العاملين بها من خلال تقبل المقترحات الجيدة وتبنيها، وندرة تفعيل الإدارة المدرسية لمشاركة مجلس الأمناء في نشر الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية، وكذلك قلة قيام الإدارة المدرسية بمشاركة العاملين بالمؤسسة في خطة التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية.

٢-دراسة شامية جمال سيد علي (٢٠١٢م)(٣):استهدفت الدراسة تحديد المتطلبات الوظيفية اللازمة لبناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل، وقد اعتمدت

---

(١) سمير عبد الوهاب الحويت، التعليم العالي وتمنية القوى البشرية في الوطن العربي، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة)،العدد السادس، السنة الخامسة، مارس ٢٠٠٢، ص١٣.

(٢) السيد علي إسماعيل إبراهيم، تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والاعتماد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٢م.

(٣) شامية جمال سيد علي، متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٢م.

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:أنه لا توجد لجان استشارية من رجال الصناعة المحلية يشاركون في التخطيط لبرامج التدريب في مدارس التعليم الثانوي الصناعي، كما أنه لا توجد مشاركة من جانب المدرسة الثانوية الصناعية في التخطيط لإنتاج المنتجات التي يحتاجها سوق العمل.

٣-دراسة محمد أحمد عبد العظيم أبو زيد (٢٠١٢م)(١): استهدفت الدراسة تحديد علاقة التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل في الأدبيات التربوية المعاصرة، والتعرف على واقع التعليم الثانوي الصناعي في مصر وتحليل المشكلات التي يعاني منها، وكذلك عمل تحليل مقارن تفسيري لصيغ ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بمدخلاه الوصفي والتاريخي في دراسة تجربة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التعليم الثانوي الصناعي يعد مصدراً أساسياً لإعداد العمالة الماهرة القادرة على تنمية الاقتصاد القومي وأيضاً المنافسة العالمية، مرونة التعليم الثانوي الصناعي وتوافر برامج تعليمية مهنية للتخصصات المهنية المستجدة في سوق العمل.

٤-دراسة أحمد حسني عبد الغني الشرشابي (٢٠١١م)(٢): استهدفت الدراسة الوصول إلى نظام مقترح لربط التعليم الفني الصناعي بسوق العمل في مصر من خلال الاستفادة من ربط التعليم الفني الصناعي بسوق العمل في كل من الصين و ألمانيا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى نظام مقترح لربط التعليم الفني الصناعي بسوق العمل في مصر ويهدف هذا النظام إلى:

- تخريج طلاب يتمتعون بالحد الأدنى من المعارف والمهارات المطلوبة لسوق العمل.
- مشاركة مجتمعية فعالة مع التعليم الفني الصناعي.
- خلق التزام مجتمعي تجاه ربط التعليم الفني الصناعي والتدريب بسوق العمل كماً وكيفاً.

---

(١) محمد أحمد عبد العظيم أبو زيد، صيغ عالمية معاصرة في ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة المنيا، ٢٠١٢م.

(٢) أحمد حسني عبد الغني الشرشابي، دراسة مقارنة لنظم الربط بين التعليم الفني الصناعي وسوق العمل في مصر والصين وألمانيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠١١م.

٥-دراسة كامل السيد عبد الرشيد عبد ربه (٢٠١١م)(١): استهدفت الدراسة: وضع رؤية مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل انطلاقاً من تشخيص الواقع الحالي لبرامج الإعداد بالتعليم الفني الصناعي، وكذلك التعرف على أزمة سوق العمل المصري وأبعاده والتحديات التي تواجهه، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج التحليل المستقبلي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة الكشف عن وجود فجوة كبيرة بين برامج الإعداد بالتعليم الفني الصناعي ومتطلبات التأهيل لسوق العمل.

٦-دراسة سميحة علي محمد مخلوف (٢٠١٠م)(٢): استهدفت الدراسة التعرف على واقع التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر بصفة عامة وفي الفيوم بصفة خاصة، والوقوف على واقع متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، وكذلك التعرف على مدى ملائمة مهارات خريج المدرسة الثانوية الصناعية مع متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، وتحديد أهم الأسباب التي تعوق التعليم الثانوي الصناعي من تحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، والتعرف على خبرات بعض الدول في مجال ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل، بالإضافة إلى طرح بعض المقترحات لكي يستطيع التعليم الثانوي الصناعي تحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- تدني نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم حيث أنه قاصر على الطلبة الذين يحصلون على مجاميع منخفضة في الشهادة الإعدادية.
- سوء اختيار بعض القيادات في المدارس.
- الاهتمام بالتعليم الثانوي العام وخروج المدارس الصناعية من دائرة الاهتمام من قبل الإعلام والمجتمع.

---

(١) كامل السيد عبد الرشيد عبد ربه، تطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة لسوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠١١م.

(٢) سميحة علي محمد مخلوف، التعليم الثانوي الفني الصناعي وتحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، مجلة عالم التربية، العدد الثلاثون، مارس، ٢٠١٠م.ص ص ١٣٤-١٩٨.

- **قلة التدريبات للمعلمين على ما هو جديد في سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة وطرق التدريس الحديثة.**
- **عدم مسايرة مناهج التعليم الفني الصناعي للتطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات سوق العمل.**

٧- دراسة حسنيه حسين عبد الرحمن (٢٠٠٨)(١): استهدفت الدراسة التعرف على خبرات الدول الأجنبية كاليابان وألمانيا في تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر وربطه بسوق العمل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود فجوة كبيرة بين التعليم الفني الصناعي في مصر ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، وأن التخصصات لا تواكب التحديات العالمية.

٨- دراسة محمد صالح عبد الحميد (٢٠٠٨م)(٢): استهدفتالدراسة تحديد المهارات والإمكانيات التي يتطلبها سوق العمل من طلاب المدارس الثانوية الفنية تخصص الملابس الجاهزة، والتعرف على أهم المهارات العلمية التي يكتسبها الطلاب خلال دراستهم في المدارس الثانوية الصناعية تخصص الملابس الجاهزة من خلال مادة التدريبات المهنية، وتنمية مهارات الطلاب في ضوء متطلبات سوق العمل، وكذلك رفع مستوى الأداء المهاري لطلاب التعليم الثانوي الصناعي تخصص الملابس الجاهزة ليتناسب مع المهارات التي يتطلبها سوق العمل الخاص بهم، وذلك باستخدام البرنامج المقترح لمادة التدريبات المهنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي وذلك لملائمته لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فروضه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الأداء المهاري لطالبات التعليم الفني.

---

(١) حسنيه حسن عبد الرحمن، تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٨م.

(٢) محمد صالح عبد الحميد، برنامج مقترح للتدريبات المهنية لتنمية متطلبات سوق العمل لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية الصناعية تخصص الملابس الجاهزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨م.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- دراسة ريكو أوكوي وماكسويل أونينو RekoOkoye and Maxwell Onyenwe **(٢٠١٦)(١):بعنوان:" التعليم الفني والمهني في نيجيريا: القضايا والتحديات"، استهدفت الدراسة فحص دقيق لبعض القضايا والتحديات التي تقف عقبة أمام تطوير التعليم والتدريب المهني في نيجيريا، واقتراح الطرق المناسبة للتغلب على هذه المشكلات من أجل تنمية الموارد البشرية من الحرفيين والفنيين والتقنيين، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

- **تمثل المناهج الدراسية أحد العقبات التي تقف في طريق تطوير التعليم والتدريب المهني نظراً لعلاقتها الضئيلة أو المعدومة بمكان العمل والاحتياجات الاجتماعية، بالإضافة إلى نقص عددها.**
- **الاهتمام بالمواد الثقافية المثقلة بالمحتوى الفكري على حساب المواد الهندسية والتكنولوجية الأساسية.**
- **المنهج المدرسي يتبع الطريقة التقليدية في نقل المعرفة.**
- **عدم كفاية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ومفاهيم إدارة الأعمال وتطوير مهارات تنظيم المشاريع.**

٢- دراسة ليونجا جون Lyonga John **(٢٠١٥م)(٢):بعنوان:"سياسة التوسع في التعليم الثانوي الفني باعتباره أده لاكتساب المهارات التقنية الأساسية للطلاب في الكاميرون"، استهدفت الدراسة بحث العلاقة بين التوسع في التعليم الثانوي الفني واكتساب الطلاب للمهارات التقنية في الكاميرون، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

---

(1) RekoOkoye& Maxwell Onyenwe, Technical and Vocational Education in Nigeria: Issues, Challenges and a Way Forward, Journal of Education and Practice, Vol.7, No.3, 2016.

(2) Lyonga John Efande, Expansion Policy of Secondary Technical Education as ACorrelate to the Acquisition of Basic Technical Skills by Students in Cameroon, Journal of Education and Practice, Vol.6, No.35, 2015.

- أن سياسة التوسع الكمي في التعليم الفني والتدريب المهني تؤثر سلبياً على تحقيق الأهداف الأساسية لهذا النوع من التعليم من حيث الجودة في اكتساب المهارات العملية.
- أن البنية التحتية الحالية للمدارس الفنية غير كافية لاكتساب الطلاب للمهارات الفنية.

٣- دراسة جونران تشين Junran Chen (٢٠١٢م)(١): بعنوان:" تحليل مقارن لنظام التعليم والتدريب المهني في السويد والصين "، استهدفت الدراسة تحليل ومقارنة القدرة التنافسية لنظام التعليم والتدريب المهني في الصين والسويد على اعتبار أن السويد دولة رائدة في نظام التعليم والتدريب المهني، التوصل إلى مجموعة من المقترحات التي تسهم في تطوير نظام التعليم والتدريب المهني في الصين من أجل تلبية احتياجات الطلب المتزايد على العمالة الماهرة، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام التعليم والتدريب المهني في الصين.

٤-دراسة يان هاو Yan Hao (٢٠١٢م)(٢): بعنوان"إصلاح وتحديث التعليم والتدريب المهني في الصين"، استهدفت الدراسة التعرف على أنظمة وهياكل التدريب المهني في الصين، والتحديات التي تواجهه، وكذلك التعرف على سياسات الإصلاح والتحديث في نظام التعليم والتدريب المهني في الصين، وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع التعليم والتدريب المهني في الصين لا ينمو بسرعة كافية لإنتاج القوى العاملة الماهرة سواء من حيث الكمية أو الجودة وذلك لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين، كما أن هناك ضعف في نظام إدارة التعليم والتدريب المهني في الصين، بالإضافة إلى قلة كفاية الموارد والمرافق المدرسية.

---

(1) Junran Chen, Comparative Analysis of Vocational Education and Training System in Sweden and China, Lund university, Master Thesis, Combined Research, (30 credits ECTS) , June 2012.

(٢) Yan Hao, The Reform and Modernization of Vocational Education and Training in China, Institute of Social Development, National Development and Reform Commission Beijing, Discussion Paper, China, Wissenschaftszentrum Berlin fürSozialforschunggGmbH, February 2012.

خطوات السير فى البحث:

يسير البحث وفق الخطوات التالية:

أولاً: الإطار العام للبحث

ثانياً: الإطار النظري للبحث

ثالثاً: الإطار الميداني للبحث

رابعاً: أهم النتائج التي توصل إليها البحث

ثانياً: الإطار النظري للبحث

لقد أصبحت ظاهرة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل ظاهرة تزداد خطورة يوماً بعد يوم، فعدم الموائمة يمثل هدر في موارد التعليم، وهدر في طاقات الشباب إذ يسوقه تعليمه إلى البطالة في أحيان كثيرة، وصعوبة لدى أصحاب الأعمال في الحصول على المهارات المناسبة.

أهمية التعليم الثانوي الصناعي:

تنبع أهمية التعليم الثانوي الصناعي في أنه(١):

- يمثل أهمية بالغة في إعداد العنصر البشري الفعال والقادر على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والذي بدونه تتعثر تلك الخطط والبرامج وتعجز عن تحقيق الأهداف المنشودة.

- يعتبر المصدر الأساسي لتزويد جميع مراكز الإنتاج والخدمات في المجتمع بالعمالة الفنية الماهرة.

- يقوم بإعداد القوى البشرية التي ترتكز عليها المجتمعات في تقدمها واستثمار جميع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم والرفاهية.

- يعد عنصراً استراتيجياً في السياسة التعليمية في الوقت الحالي بسبب التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع مثل التطور التكنولوجي والمعلوماتي المتسارع، وهذا يتطلب خلق جيل من العمالة الماهرة، فالتعليم الصناعي مهمته الأساسية إعداد الطلاب بالصورة التي تتناسب مع متطلبات المجتمع ومتغيراته.

---

(١)أحمد حسين عبد المعطي، خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفني لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل swot، مجلة كلية التربية،جامعة أسيوط، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول ، الجزء الأول، يناير ٢٠١٠م، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

- إن إقامة المجتمع المنتج وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير القوى البشرية القادرة على الإنتاج تتطلب عمالة فنية متخصصة وهذا لا يتحقق الا بالتوسع في التعليم الفني.

لذا يعد تطوير التعليم الفني في مصر ضرورة ملحة في ظل التحديات التي تواجهها الصناعة المصرية، خاصة وأنه يمثل أحد أهم المجالات الحيوية التي تعتمد عليها جميع الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا تحاول الدول النامية والمتقدمة تطوير التعليم الفني، نظراً لدوره الفعال في بناء المجتمعات الحديثة.

أهداف التعليم الثانوي الصناعي :

يهدف التعليم الثانوي الصناعي إلى(١):

- إتقان العمليات الصناعية التي تحتاج إلى مهارة خاصة لا تتوافر طرق اكتسابها في محيط العمل الصناعي العادي مع معرفة تحليل هذه العمليات ووضع أفضل الخطوات لتنفيذها.
- إكساب الطلاب القدرة على أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة، وإكسابهم العادات السلوكية المتصلة بالمهن الصناعية وآدابها.
- إتقان استخدام الماكينات والمعدات حسب الأصول الفنية الصحيحة.
- تهيئة الخريجين للاندماج بالطبقة العمالية وتوجيههم لاستغلال قدراتهم ومهاراتهم في المستوى المتوسط.
- إكساب الطلاب القدرة على معرفة المصطلحات الفنية السليمة ومرادفاتها بلغات أجنبية.
- تزويد الطلاب بالثقافة العلمية والعملية التي تساعدهم على:

- انتقاء الخامات اللازمة للإنتاج من حيث المواصفات والخواص الملائمة.
- حصر وتقدير تكاليف الإنتاج، وإكسابهم القدرة على عمل مقايسة تفصيلية للتشغيل والوقوف على أسس اقتصاديات الإنتاج.
- قراءة الرسومات التنفيذية المركبة وفهم رموز التشغيل ومصطلحاته.
- معرفة التوزيع الجغرافي للثروة المعدنية المحلية، ومصادر القوى والخامات.

---

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قطاع التعليم الفني، الإدارة العامة للتعليم الصناعي، كتاب دوري رقم(٧) بتاريخ ١٩٨٧/٧/٦م.

- إكساب الطلاب الصفات التي تؤهلهم مستقبلياً للأعمال القيادية.
- إعداد الكوادر البشرية المدربة للعمل في المجالات الصناعية المختلفة(١).
- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل المهني ضمن إطار تنمية الشخصية المتكاملة القادرة على التعاون مع الغير باحترام.
- تنميةالاعتقاد التام بالعمل والتفوق في التكنولوجيا الصناعية.
- تنمية القدرات الابتكارية لدى الطلاب.

وترى الباحثة أن من أهم أهداف التعليم الثانوي الصناعي هو مد مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع بخريجين قادرين على أداء الأعمال المحددة بكفاءة وخبرة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تزويد الطلاب بالمعارف والخبرات والمهارات التي تؤهلهم لأن يكونوا فنيين وعمالاً مهرة في مجالات العمل الفني والمهني المختلفة.

شروط القبول بالتعليم الثانوي الفني الصناعي :

يتم القبول في مدارس التعليم الثانوي الفني بعد الحصول على شهادة إتمام الدارسة بمرحلة التعليم الأساسي، وفقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم(٢)، ويحدد قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م مدة الدراسة بالتعليم الثانوي الفني الصناعي ثلاث سنوات(٣)، كما يحدد بقرار من وزير التربية والتعليم بعد أخذ رأي المحافظين موعد بدء الدراسة ونهايتها، ويجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصى لعدد طلاب الفصل في مدارس المحافظة إذا اقتضت الضرورة ذلك بما لا يجاوز ١٠% من العدد المقرر للفصل، على أن يراعى في مدارس التعليم الفني ألا يزيد الفصل في المواد العلمية والرسم الفني والآلة الكاتبة على ٢٠ طالب(٤).

---

(١) أحمد عبد النبي عبد العال، دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي الفني ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠٠٢م،ص ٤٣.

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، الطبعة السابعة، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،١٩٩٩م ، المادة(٣٠)، ص ١٤.

(٣) مرجع سابق، مادة (٤).

(٤) مرجع سابق، المادة(٧).

ويجوز للطلاب الذين أمضوا عاماً دراسياً واحداً بالصف الأول بإحدى نوعيات مدارس التعليم الفني بالتحويل في العام التالي إلى الصف الأول بنوعية أخرى لمدارس التعليم الفني نظام الثلاث سنوات مع التأكيد على أن يتوافر في الطلاب المشار إليهم شروط اللياقة الطبية والبدنية اللازمة للنوعية المراد التحويل اليها طبقاً للشروط المقررة(١).

كما يجوز لطلاب الثانوي العام في المدارس الرسمية والخاصة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وطلاب المعاهد الأزهرية الرسمية والخاصة طلب تحويل مسارهم إلى التعليم الثانوي الفني الصناعي نظام ثلاث سنوات من الفئات التالية، وهي :

- **الراسبون بالصف الثاني أو الصف الثالث الثانوي.**
- **الذين لهم حق دخول الدور الثاني أو الصف الثالث الثانوي.**
- **الناجحون في الصف الثاني الثانوي(٢).**

كما يجوز لطلبة المجمعات التكنولوجية الصناعية تحويل مسارهم إلى المدارس الثانوية الصناعية (نظام الثلاث سنوات)(٣).

ويشترط لتحويل مسار الطالب وفقاً لأحكام هذا القرار أن يكون لائقاً من الناحية الصحية، والبدنية، وسماح كثافة التخصص داخل المدرسة المطلوب التحويل إليها، وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن(٤).

---

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٤٢٨) بتاريخ٣٠/٧/ ١٩٩٧م بشأن بشأن التحويل من نوعية إلى نوعية أخرى بمدارس التعليم الفني.

(٢)جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم(٢٤١) بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ بشأن تحويل مسار طلاب الثانوية العامة والمعاهد الأزهرية إلى التعليم الثانوي الفني(صناعي–زراعي–تجاري وفندقي)،المادة(١).

(٣) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٥٠٦) بتاريخ ٢٠١٤/١١/٨م بشأن تعديل القرار الوزاري رقم (٢٤١) لسنة ٢٠١٤م بشأن تحويل مسار طلاب الثانوي العام والمعاهد الأزهرية إلى التعليم الثانوي الفني (صناعي–زراعي–تجاري وفندقي)، المادة(١).

(٤)جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم(٢٤١) بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢، مرجع سابق، المادة(٢).

وفي ضوء ما سبق يتضح مرونة النظام التعليمي من خلال القوانين التي تيسر على الطالب إمكانية تحويل مساره التعليمي إلى التعليم الثانوي الصناعي في حالة عدم قدرته على مواصلة تعليمه في المراحل التعليمية المناظرة، إلا أن ذلك يؤكد النظرة المتدنية من المجتمع للتعليم الثانوي الفني بوجه عام والتعليم الثانوي الصناعي بوجه خاص، لأنه يقبل الراسبون في التعليم.

أما فيما يتعلق بالعمال الذين يعملون في قطاعات الإنتاج المختلفة ويرغبون في أداء الامتحانات في مدارس التعليم الفني نظام الثلاث سنوات فجاء القرار الوزاري رقم (٤٨٥) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨م بشأن شروط ونظام تقدم الطلبة والعمال للامتحان من الخارج في مدارس التعليم الفني بأنواعه (نظام الثلاث سنوات)، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه يجوز للعمال في قطاعات الإنتاج المختلفة التقدم من الخارج لامتحانات النقل أو الدبلوم بمدارس التعليم الفني (نظام ثلاث سنوات) ، كما يجوز للطلاب الذين لم يستكملوا دراستهم بالمدارس الفنية (نظام ثلاث سنوات) والتحقوا بالعمل أو التدريب في إحدى قطاعات الإنتاج المختلفة التقدم للامتحان من الخارج _ وفق هذا النظام _ بالمدارس الثانوية الفنية ثلاث سنوات، ولا يجوز أن تزيد نسبة عدد الملتحقين بالدراسة بهذا النظام على ٢٠% من إجمالي عدد الطلاب النظاميين المقيدين بالمدرسة، ويحق لهم حضور التدريبات المهنية بتلك المدرسة (١).

ويشترط فيمن يتقدم للامتحان ما يأتي(٢) :

- أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي أو ما يعادلها.
- أن يكون عاملاً أو متدرباً في مجال التخصص الذي يتقدم للامتحان فيه.
- أن يكون قد التحق بالعمل قبل أول أكتوبر في السنة التي يتقدم فيها للامتحان، وأن لا تزول عنه صفة العامل في مجال تخصصه طوال مدة تقدمه للامتحانات.

---

(١)جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٤٨٥) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨ بشأن شروط ونظام تقدم الطلبة والعمال للامتحان من الخارج في مدارس التعليم الفني بأنواعه (نظام الثلاث سنوات)، المادة(١).

(٢)جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٤٨٥) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨،مرجع سابق،المادة(٢).

- أن يتقدم العامل بشهادة معتمدة من شئون العاملين في الجهة التي يعمل بها (حكومية أو قطاع أعمال أو قطاع خاص) تفيد بأنه ضمن العاملين بها ويعمل في المجال الذي يتقدم اليه، أو بشهادة معتمدة من التأمينات الاجتماعية إذا كان عمله بالقطاع الخاص أو الاستثماري تفيد بأنه مؤمن عليه.

المقررات الدراسية :

تعتبر مناهج التعليم المصري مناهج تقليدية، كما أنها غير قادرة على متابعة وملاحقة الأحداث والتغيرات المحلية والعالمية، لأنها لا تراعي التقدم العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي، وفي عام ٢٠٠٣م قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ خطة تربوية شاملة كان أحد المكونات الرئيسية بها وضع مناهج دراسية جديدة، وتم إقرار هذه المناهج في التعليم عام ٢٠٠٤م، وفي عام ٢٠٠٨م تم إجراء دراسة تقييميه شاملة لمعرفة مدى تحقيق المناهج والكتب الدراسية الجديدة لأهداف التطوير التربوي، وقد بينت النتائج بعض جوانب القوة والضعف في التطبيق، فما يزال عنصر المعارف والمعلومات هو الغالب في العملية التعليمية على حساب العناصر الأخرى المتعلقة بالمهارات الأدائية، كما أن التنوع بمصادر المعرفة محدوداً، وبقي الكتاب المدرسي والمعلم هما المصدران الرئيسيان للمعرفة على الرغم من توافر مصادر أخرى تشمل المكتبات المدرسية والاتصال بالانترنت(١).

وترى الباحثة أن المناهج الدراسية تعد واحدة من أهم جوانب أزمة التعليم في مصر،حيث تعاني المناهج الحالية من الحشو، والانفصال عن الواقع، وعدم مواكبتها لما هو جديد في المجتمع، والتركيز على المعرفة دون المهارة، بالإضافة إلى عدم تحديثها بشكل دوري يتماشى مع عصر الانفجار المعرفي والثورة التكنولوجية.

---

(١) جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر...حقائق وأراء، مرجع سابق، ص ١٠.

ولكي تحقق المناهج أهدافها المرجوة يجب أن تتوافر فيها ما يلي(١):

- **اعتبار الطالب محور العملية التعليمية والتركيز على نشاط الطلاب في اكتساب المعرفة والخبرة.**
- **الاهتمام باستخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة مثل : الحاسب الألي، والمختبرات، ومعامل اللغة.**
- **ربط المناهج بحياة الطلاب وبيئتهم ومجتمعهم.**

تقويم التعليم الثانوي الصناعي:

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الصناعي إمتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه دبلوم المدارس الثانوية الفنية الصناعية نظام السنوات الثلاث ويحدد فيه نوع التخصص، ويسمح بالتقدم لهذا الإمتحان لكل من أتم دارسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة ويؤدى كل من يتقدم لهذا الإمتحان رسماً قدره خمسة جنيهات(٢).

ويصدر بتنظيم هذا الإمتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى بدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، ولا يسمح بالتقدم لإمتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ومع ذلك يجوز للطالب التقدم للامتحان من الخارج مرة رابعة على أن يؤدى في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيها(٣).

ويشترط لدخول إمتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضور الطالب عن ٧٥ % من مجموع الدروس المقررة للتدريبات المهنية بصرف النظر عن سبب الغياب(٤).

---

(١) عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ١٢-١٣ أبريل ٢٠٠٦م، ص٢٨٧.

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، مرجع سابق، المادة (٣٦)،ص١٥.

(٣) مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) مرجع سابق، المادة (٣٧)،ص١٦.

وهناك مجموعة من الضوابط الخاصة بدرجات أعمال السنة، وأهمها ما جاء بالقرار الوزاري رقم (٤٥٦) في ١٩٩٩/٩/٩م بشأن نظم تقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم(١):

١- الدرجات المخصصة للسلوك يشترك في وضعها مدرس المادة والأخصائي الاجتماعي ورائد الفصل.

٢- يقوم المدرس الأول المشرف بمتابعة مدى موضوعية درجات أعمال السنة ومتابعة أعمال المدرسين وتسجيل ملاحظاته في سجلاته الخاصة التي يوقع عليها المدرس بالعلم.

٣- توضع أسئلة الامتحانات التحريرية الشهرية بمعرفة وكيل المادة أو المدرسين الأوائل أو أحد المدرسين في كل مادة دراسية.

٤- تكون أسئلة الامتحان التحريري موحدة على مستوى الصف بالمدرسة.

٥- أن يكون تقدير الدرجات جماعيًا وخاصة بالفصل الدراسي الأول والثاني والدور الثاني.

٦- يقوم السادة موجهو المواد بأخذ عينات عشوائية بنسبة ١٠٪ على الأقل من أوراق امتحان الطلاب لمراجعتها للتأكد من دقة وموضوعية عملية التقويم ومقارنة الدرجات التحريرية بالدرجات الشفهية للطلاب وفي حالة وجود مفارقة بينهما يبحث أسباب ذلك.

٧- إنشاء سجلات تحفظ لدى إدارة المدرسة يرصد بها درجات الامتحانات الشهرية يتم إبلاغ ولي الأمر بدرجات نجله شهريًا وتوقيعه بالعلم.

٨- الاحتفاظ بأوراق الإجابة لدى إدارة المدرسة لإطلاع ولي الأمر عليها إذا طلب ذلك.

٩- ٢٠٪ من درجة النهاية الكبرى لأعمال السنة على مدار العام الدراسي بأكمله.

١٠-٤٠٪ من درجة النهاية الكبرى للامتحان الذي يعقد في نهاية النصف الأول من العام الدراسي.

١١-٤٠٪من درجة النهاية الكبرى للامتحان الذي يعقد في نهاية العام الدراسي.

مشكلات التعليم الثانوي الصناعي وتأثيرها على تحقيق متطلبات سوق العمل:

يمكن تحديد عدة مشكلات تؤثر على التعليم الثانوي الصناعي وقدرته على تخريج قوى بشرية تمتلك المهارات التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل بمحافظة سوهاج(٢):

---

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم،قرار وزاري رقم (٤٥٦) بتاريخ: ١٩٩٩/٩/٩م، بشأن نظم تقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم.

(٢) اعتمدت الباحثة على المصادر التالية:

- افتقار مصر إلى العمال الذين لديهم التعليم والتدريب المهني الضرورى لزيادة الإنتاجية، وكذلك إلى من هم مبتكرين وقابلين للتكيف من الناحية التكنولوجية.
- تدنى الصورة الاجتماعية للتعليم الفنى والتدريب المهنى، ووجود تحديات طبقية وثقافية يجب مواجهتها لتشجيع الناس وخصوصاً الشباب والشابات للإلتحاق بالتعليم الفنى.
- انخفاض التقدير المهني بين المعلمين والمدربين والإداريين فى التعليم الفنى.
- انخفاض الجودة على جميع المستويات، الأمر الذى يؤدى إلى عدم ظهور العمل الجيد الذي يخلق إنطباع عام ضد التعليم الفنى.
- العديد من برامج التعليم الفنى تفتقر إلى عدم ارتباطها بإحتياجات سوق العمل.
- نقص الموارد المالية وغياب الصيانة المستمرة لمعدات الورش التي لا تصلح للعملية التعليمية.
- وجود انفصام كبير بين التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل المحلية وخاصة في ضوء ما تشهده هذه الأسواق من تغيرات وتحولات اقتصادية وتكنولوجية.
- التعليم الفني في مصر بصورته الحالية لا يؤهل خريجيه التأهيل المرغوب فيه لمواجهة المنافسة العالمية، ذلك لأن أهدافه لا تتماشى مع التحديات المستقبلية التي تفرضها الاتفاقات الدولية على الصناعة المصرية.
- وجود قصور في صياغة أهداف التعليم الفني.
- النقص الشديد في المعلمين الأكفاء للقيام بهمة التعليم والتدريب والتوجيه.
- غياب المشاركة الحقيقية للمؤسسات الإنتاجية في سياسات التعليم الثانوي الفني وخططه وبرامجه.
- عدم كفاية الورش والمعدات اللازمة للتدريب بمدارس التعليم الثانوي الفني،وإحجام مراكز الإنتاج عن استكمال التدريب العملي للطلاب بها.

جمهورية مصر العربية، الإستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر ٢٠١٢-٢٠١٧م، التنمية المستدامة والتوظيف من خلال قوى عاملة مؤهلة، ص١٠.

أحمد حسين عبد المعطي، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

كما أشارت نتائج الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عن التعليم الثانوي الصناعي إلى (١) :

- عدم التناسب بين حجم التعليم الصناعي وأهميته.
- وجود فجوة بين الأهداف العامة وفلسفة التعليم الثانوي الصناعي، وبين الأهداف الخاصة وعدم موائمتها لأهداف التنمية الاقتصادية.
- عزوف الطلاب وأولياء الأمور عن التعليم الثانوي الصناعي.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن من أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم الفني هي عدم وجود علاقة بين أطراف المنظومة التعليمية، وعدم وجود سياسة تعليمية واضحة المعالم والأهداف، وكذلك انخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية، وإهمال التعليم الفني وعدم توافق منظومة التعليم مع متطلبات سوق العمل.

ولما كان التعليم الثانوي الصناعي يقوم بإعداد القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية في المهن والصناعات والوظائف المختلفة بمستويات متعددة المهارة لتلبية احتياجات سوق العمل في قطاعات الإنتاج والصناعة والخدمات وغيرها من الأنشطة المختلفة بالمؤسسات والهيئات والشركات العامة والخاصة، كان لزاماً أن تتوافق مخرجات هذا التعليم مع مواصفات هذه الجهات واحتياجاتها، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بخريجي التعليم الثانوي الصناعي على المستوى المطلوب، ليتجاوب مع حاجة التطور الإنتاجي والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي تتزايد معدلاته بسرعة(٢)، وبذلك تستطيع المدارس تلبية متطلبات سوق العمل، من خلال الإجراءات التالية(٣):

---

(١)نبيل سعد خليل، دراسة تحليلية مقارنة للتعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة، العدد العاشر، ديسمبر٢٠٠٣م.ص١١.

(٢) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، ٢٠٠٠، ص ٩٤.

(٣) فاتن محمد عزازي، تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتحديات المستقبل، القاهرة:المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠٠٨، ص ١٣٠.

١. إجراء مجموعة من اللقاءات التي تهدف للتسويق للمدارس والتي يحضرها كبار المستثمرين.

٢. التعرف على متطلبات السوق الجديدة، والمهارات التي تتطلبها، ووضع تصور لبناء المؤسسة التعليمية بما يتوافق مع هذه المتطلبات.

٣. إتاحة الفرصة للتدريب في مواقع العمل الحية مما يعطي الخبرة للطلاب من خلال الممارسة.

٤. تقديم تعليم أفضل بتكلفة أقل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال.

الاتجاهات المعاصرة لتحسين التعليم الثانوي الصناعي وتطويره:

يهدف التطوير إلى تهيئة العملية التعليمية، لإعداد خريج ذي مواصفات خاصة، يكون مؤهلاً علمياً بأحدث العلوم والمعارف العالمية، متمكناً من المهارات التي تؤهله لخدمة وطنه، إلى جانب قدرته على التواصل مع المجتمع الخارجي، بحيث يمتلك القدرة التنافسية العالمية التي تمكنه من التنافس العلمي والمهني والفكري إقليمياً وعالمياً، ومن ثم يصبح من مسئوليات التعليم المصري إعداد أفراد متعلمين وعلى مستوى كفاءة عالية، ومؤهلين لقيادة التنمية، والأخذ بكل ماهو جديد(١).

ومن أجل تحسين وتطوير التعليم الثانوي الصناعي ينبغي إتباع مجموعة من الإجراءات من أهمها(٢):

---

(١) إسماعيل سراج الدين، إصلاح التعليم في مصر،الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٣٩.

(٢) اعتمدت الباحثة على المصادر التالية:

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠، ص ٩٨.

جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر،مرجع سابق، ص٣.

فاروق جعفر عبد الحكيم، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر تحديات الواقع وآليات المستقبل، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٧٨، يناير ٢٠١٣م، ص ص ١٢٢-١٢٥.

نعمات عبد الناصر أحمد، تطوير التعليم الفني والمهني العالي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، المجلد ٢٧، العدد الثاني، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠١٤م، ص ص ٤١٨-٤٢٠.

- تحديث تخصصات التعليم الثانوي الصناعي في مصر.
- تطوير المناهج في ضوء المتطلبات المتجددة لمواكبة سوق العمل، مع تطبيق منظومة حديثة للتقييم والتقويم الشامل والتراكمي.
- إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم بما يتناسب مع نوعية التعليم الفني وعدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
- الارتقاء بالمستوى المهني والمادي والمعنوي للمعلم.
- تفعيل الشراكات (محلياً – عالمياً) والتوسع في العمل مع الجهات المهنية.
- ربط المسار المهني والمسار التعليمي، ومن ثم ضرورة التنسيق بين التعليم الفني والتعليم العالي، حتى يكون هناك مسار تعليمي مفتوح للطلاب المتميزين في التعليم الفني.
- سد العجز في المدرسين والإداريين في بعض المدارس، وكذلك توفير المدرسين والإداريين في غير التخصصات الفنية، مثل : مدرس للكمبيوتر وأمين للمكتبة.
- تعريف الطالب بالمهنة التي سوف يتدرب عليها على أرض الواقع، والتأكد من ملائمتها لتوقعاته، لتقليل فرص التسرب، وعدم إهدار الفرص أمام طلاب أخريين قد تلائمهم تلك المهنة.
- تدريب المدرسين العاملين بالتعليم الفني بدورات تدريبية تكسبهم الجانب الفني والعملي للصناعة.
- تحويل ورش التعليم الفني إلى ورش إنتاجية، وبذلك يكون هناك حافز للمدرس من خلال بيع منتجات هذه الورش، وكذلك توفير خامات تدريبية تمكن الطالب من التدريب عليها.
- ربط العملية التعليمية بأهداف المتعلم الشخصية.
- إشراك المتعلمين في القضايا والمشاكل العامة، ومساعدتهم في تقديم الحلول المناسبة لها.
- التنمية المهنية المستدامة للمعلمين لتنفيذ إستراتيجيات التعليم بطريقة تجعل المعلمين ممارسين للمهنة ولديهم القدرة على التفكير والإبداع وتحسين أدائهم.
- تأهيل المعلمين بما يلائم احتياجات التعليم في المستقبل.
- ضرورة تطوير الأساليب والإستراتيجيات التعليمية التي تنمي قدرة المتعلمين على الإبداع.

- توفير مناهج تتسم بالمرونة وتتناسب مع بيئة المتعلمين وفق المعايير القومية للتعليم.
- قيام المؤسسات والهيئات والشركات المستفيدة بتدريب العمالة الفنية.
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الثانوي الصناعي وذلك من أجل شراء المعدات والأجهزة اللازمة للتدريب العملي.
- مساهمة قطاعات الإنتاج ورجال الأعمال في تمويل التدريب الميداني.
- يتبع التعليم الصناعي وزارة الصناعة وكليات الهندسة والمعاهد لصناعية والمصانع بالقطاع العام الخاص ووزارة البترول والثروة لمعدنية والغرفا لصناعية ووزارة الكهرباء والطاقة ووزارة النقل والمواصلات والاتصالات ومرافق الدولة الصناعية الأخرى.
- عمل بعثات لطلاب التعليم الفني من قبل الوزارات المختصة.
- تكون الدراسة في مدارس التعليم الفني كالتالي: في الصف الأول أربعة أيام داخل المدرسة ويومان للتدريب خارجها، وفي الصف الثاني ثلاثة أيام داخل المدرسة وثلاثة للتدريب خارجها، وفي الصف الثالث يومان داخل المدرسة وأربعة أيام للتدريب خارجها.
- يعقد اختبار من دور واحد ويلغى الدور الثاني ويستعاض عنه بنظام التعويض وهو: إذا رسب الطالب في مادتين وحصل على ربع الدرجة التحريرية ينقل للفرقة الأعلى ويبقى للإعادة خلاف ذلك، ومن هنا نكون قد وفرنا في الناحية المالية في أمور الامتحانات.

التعليم الثانوي الصناعي وسوق العمل:

لقد أصبحت ظاهرة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات سوق العمل ظاهرة تزداد خطورة يوماً بعد يوم، فعدم الموائمة يمثل هدر في موارد التعليم، وهدر في طاقات الشباب إذ يسوقه تعليمه إلى البطالة في أحيان كثيرة، وصعوبة لدى أصحاب الأعمال في الحصول على المهارات المناسبة.

ولما كان التعليم الثانوي الصناعي يقوم بإعداد القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية في المهن والصناعات والوظائف المختلفة بمستويات متعددة المهارة لتلبية احتياجات سوق العمل في قطاعات الإنتاج والصناعة والخدمات وغيرها من الأنشطة المختلفة بالمؤسسات والهيئات والشركات العامة والخاصة، كان لزاماً أن تتوافق مخرجات هذا التعليم مع مواصفات هذه الجهات واحتياجاتها، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بخريجي التعليم الثانوي الصناعي على المستوى المطلوب، ليتجاوب مع حاجة التطور الإنتاجي والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي

تتزايد معدلاته بسرعة(١)، وبذلك تستطيع المدارس تلبية متطلبات سوق العمل، من خلال الإجراءات التالية(٢):

٥. إجراء مجموعة من اللقاءات التي تهدف للتسويق للمدارس والتي يحضرها كبار المستثمرين.

٦. التعرف على متطلبات السوق الجديدة، والمهارات التي تتطلبها، ووضع تصور لبناء المؤسسة التعليمية بما يتوافق مع هذه المتطلبات.

٧. إتاحة الفرصة للتدريب في مواقع العمل الحية مما يعطي الخبرة للطلاب من خلال الممارسة.

٨. تقديم تعليم أفضل بتكلفة أقل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال.

التعليم الثانوي الصناعي والتحديات المستقبلية:

تعاني السياسة التعليمية في مصر من التحديات الخارجية والداخلية، ومن أهم التحديات الخارجية: العولمة، والتشكيل المستقبلي للعالم الجديد، وقوة المعرفة، ومن أهم التحديات الداخلية: الإنفاق على التعليم، والزيادة السكانية، وتكوين رأس المال المعرفي، وبنظرة تحليلية مدققة لأحوال وواقع المؤسسة التعليمية في مصر نجد التحديات عديدة ومتنوعة، فالمتعلمون يتدفقون عليها عاماً بعد عام، وذلك نتيجة لزيادة الوعي بأهمية التعليم وزيادة الطلب الاجتماعي عليه، والزيادة السكانية المستمرة، ويؤدي ذلك إلى نقص المباني المدرسية، وتقليل فرص الإتاحة التعليمية، ويتبع ذلك نقص الأجهزة والأدوات المدرسية(٣).

ومن أهم التحديات المستقبلية التي تواجه التعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة(٤):

---

(١) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، ٢٠٠٠، ص ٩٤.

(٢) فاتن محمد عزازي، تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتحديات المستقبل، القاهرة:المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠٠٨، ص ١٣٠.

(٣) فاروق جعفر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٤) جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، مرجع سابق، ص ص ١-٢.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص، من حيث:

- عدم وجود آلية تجمع بين ممثلي القطاع الخاص والحكومة لإجراء مناقشات حول اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل التعليم الفني.
- غياب الوعي من قبل بعض أصحاب الأعمال بأهمية التعاون الكامل بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات التعليمية لتخريج فني قادر على تلبية احتياجات الصناعة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجلس إدارة المدارس الفنية، بالإضافة إلى عدم وجود كيان مؤسسي يقوم بدراسة التجارب المختلفة لمشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم الفني، وعدم وجود منهجية محددة يتبعها القطاع الخاص في مجال تطوير التعليم الفني.
- عزوف بعض شركات القطاع الخاص عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يمكنهم من اكتساب مهارات وخبرات فعلية على أرض الواقع.

- عدم توافق المناهج وطرق التدريس مع التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى أن أعداد المقبولين في بعض التخصصات لا يكون بناء على دراسة متعمقة لسوق العمل، للتعرف على احتياجاته الحالية والمستقبلية من خريجي التعليم الفني.

تسويق الخدمات التعليمية بالتعليم الثانوي الصناعي:

إن تطبيق المفهوم التسويقي في المؤسسات الخدمية لم يأتي إلا في فترات متأخرة قياساً بما حدث في المؤسسات الإنتاجية والتجارية، فالتطور السريع الذي حدث في المجتمعات وزيادة التعقيدات فيها أدى إلى زيادة الحاجة إلى الخدمات وذلك نتيجة لزيادة الوعي لدى الأفراد، مما دفع المؤسسات الخدمية ومنها المؤسسات التعليمية إلى دراسة حاجات ورغبات الأفراد ومحاولة تلبيتها لكي تتمكن من الصمود في وجه المنافسة.

وانطلاقاً من الفهم السابق فإنه يمكن تعريف التسويق Marketingبأنه: عملية اجتماعية وإدارية والتي بموجبها يتمكن الأفراد والجماعات من إشباع احتياجاتهم ورغباتهم عن طريق تبادل المنتجات والقيمة مع الآخرين. ويركز التعريف على الجوانب الأساسية التالية(١):

(١) مرجع سابق، ص ٣٠.

- التسويق لا يمارس فقط بواسطة منظمات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح، بل إنه يمارس كذلك بواسطة المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، مثل: مؤسسات العمل الاجتماعي، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات العامة أو الحكومية.
- لا يقتصر نطاق التسويق على السلع المادية فقط، بل يمتد ليشمل كذلك الخدمات غير الملموسة والأفكار والأماكن والأشخاص.
- يتضمن التسويق العديد من الأنشطة المتكاملة والتي تستهدف الإسراع بتحقيق عملية المبادلة في السوق وهي تقييم المنتجات والتسعير والتوزيع والترويج، أو مايطلق عليه المزيج التسويقي.

وفي الفكر المعاصر يرى الكثير من الكتاب أن التسويق يركز على الهدف النمائي وهو العميل، وفي هذا الاتجاه يعرف Ken Deansالتسويق Marketing بأنه:"التسويق ليس بالفن المتعلق بإيجاد الطرائق الذكية لتقرير مالذي يتم فعله فحسب، إنما هو الفن المتعلق بخلق قيمة حقيقية للعميل"(١).

ويمكن إبراز بعض جوانب ومضمون التسويق في شكل قائمة تضم النقاط التالية(٢):

- معرفة وتحديد فئات المستهلكين والزبائن والعملاء والأسواق المحتملة.
- تحديد أي فئات المستهلكين يجب أن تستهدف بالسلع والخدمات، أي تحديد الأسواق التي يجب التعامل معها.
- تحديد حاجات ورغبات المستهلكين المستهدفين، وماهي السلع والخدمات التي يمكن تقديمها لتلبية هذه الرغبات والحاجات.
- تحديد المنافسين وما الذي يقدمونه من سلع وخدمات منافسة.
- تحديد السياسة التسعيرية لما يتم بيعه وتحديد أنسب الطرق لعرض السلع والخدمات على الزبائن.
- تحديد الطريقة التي يفضل العملاء المحتملين التعامل بها معهم.

---

(١) يوسف عبده راشد الرباعي، تكاليف التسويق الإطار النظري والتطبيق العملي، ط٣،صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع،٢٠١٤، ص ٧.

(٢) مرجع سابق، ص ٧.

ويقصد بالتسويق التعليمي Educational Marketing **بأنه: وظيفة إدارية والتي بدونها لا يمكن للمؤسسة التعليمية البقاء في البيئة التنافسية الحالية، على أساس أنه لا يمكن للمؤسسة التعليمية أن تكون فعالة، لكنها بحاجة إلى أن تنقل صورتها الفعالة إلى أولياء الأمور والمجتمع المحلي، وبذلك يعتبر التسويق التعليمي عملية إدارية شاملة تهدف إلى تحسين الفعالية للمؤسسة التعليمية من خلال إشباع الحاجات والرغبات بدلاً من مجرد بيع المنتجات والخدمات، وبعبارة أخرى فإن التسويق التعليمي هو فلسفة إدارية تقوم على أساس بناء علاقات مثالية بين المدرسة والمجتمع (١).**

وفي ضوء ما سبق يتضح أن التسويق يعتبر من أهم المفاهيم الحديثة التي أصبحت تلعب دوراً مؤثراً في مجال الخدمات التعليمية، حيث يعنى التسويق بالموائمة بين الحاجات والرغبات البشرية من جهة، وقدرات وإمكانات المؤسسة التعليمية من جهة أخرى، وبذلك اكتسب مفهوم التسويق في مجال تسويق الخدمات التعليمية أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، إضافة إلى ذلك فإن التسويق التعليمي يمكن المدرسة من الاتصال بفاعلية مع المجتمع وإشباع حاجات ورغبات عملائها بما يزيد من مواردها المالية ويحقق لها ميزة تنافسية.

أهمية التسويق لمدارس التعليم الثانوي الصناعي(٢):

يلعب التسويق دوراً هاماً في التأثير على قدرة المدرسة الثانوية الصناعية على تحقيق أهدافها، إذ يتوقف نجاح هذه المؤسسة التعليمية على إشباع احتياجات ورغبات عملائها (طلاب وأولياء أمور)، عن طريق تقديم الخدمة المناسبة لهم في الوقت المناسب والمكان المناسب وبالجودة الملائمة، وينتج عن ذلك وجود عملاء راضين عن المدرسة الثانوية الصناعية وماتقدمه من خدمات.

كما تكمن أهمية التسويق بالنسبة لمدارس التعليم الثانوي الصناعي في كونه(١):

---

(1)IzharOplatka and Jane Hemsley-Brown, The Research on School Marketing Current Issues and Future Directions, Journal of Educational Administration, Vol. 42, No.3, 2004, p 377.

(٢)مبروك عبد المولى محمود الهواري، دراسات متقدمة في مجال التسويق بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية والعربية، القاهرة: مطابع الدار الهندسية، ٢٠٠٦م، ص ١٧.

- يساعد المؤسسة على البقاء والنمو والتوسع (تحقيق أهدافها).
- يزود المؤسسة بالمعلومات الأساسية عن حاجات ورغبات المستهلكين من الخدمات التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق خدمة تتوافق مع تلك الحاجات والرغبات وذلك من أجل ضمان مكانتها في الأسواق التي تخدمها.
- يساعد في تحسين صورة المدرسة الثانوية الصناعية في أذهان العملاء (الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي)، وتكوين لديهم مكانة لها تميزها عن المؤسسات المنافسة.
- كما تساعد إدارة التسويق للمدرسة الثانوية الصناعية من تعديل توجهاتها التسويقية إلى التركيز أكثر على السوق والعميل، واعتبار العميل هو محور أساسي في العملية التسويقية من أجل تحقيق فائدة متبادلة لطرفي التبادل.
- تزويد مختلف إدارات المدرسة الثانوية الصناعية بالمعلومات والدراسات التي تقوم بها الإدارة لبيان حاجة المجتمع من الخدمات التي يتم على ضوئها رسم السياسات المتعلقة بالإنتاج والجودة والتصاميم المرغوبة.

- **أهمية التسويق للمستهلك (الطالب):**

لا تقتصر أهمية التسويق على مجرد تقديم الخدمات التعليمية للعملاء (الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي)، حيث يلعب التسويق دوراً هاماً في التعرف على الاحتياجات والرغبات الكامنة لهولاء العملاء، وموائمة هذه الحاجات مع ماتوصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من خلال توفير خدمات تعليمية جديدة، وتطوير الخدمات الحالية بما يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد(٢).

- **أهمية التسويق للمجتمع:**

يساهم التسويق في رفع مستوى معيشة المجتمع، وذلك بتقديم الخدمات التعليمية المختلفة مما يحقق إشباع أفضل لرغبات واحتياجات الأفراد، كما يساهم التسويق في زيادة الصادرات والحد من الواردات مما يؤدي إلى تحسين التجارة الدولية، كما يساهم في خفض معدلات

---

(١)فريد كورتل، آمال كحيلة، تسويق الخدمات الفندقية، عمان: زمزم ناشرون وموزعون، ٢٠١٦م، ص ص ٢٦-٢٧.

(٢) عصام الدين أمين أبو علفة، التسويق: المفاهيم- الاستراتيجيات النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، ٢٠٠٢م، ص ٣٨.

البطالة بالمجتمع(١)، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين المهن وماتتطلبه تلك المهن من مهارات معينة من خريجي المؤسسات التعليمية.

وتبرز أهمية التسويق للمجتمع من خلال(٢):

١. يساعد التسويق على الابتكار والتجديد وتقديم منتجات جديدة تحقق الرفاهية والتقدم للمجتمع.

٢. يقدم التسويق فرصاً عديدة للعمالة بما يساهم في حل مشكلات البطالة في المجتمع.

٣. يساهم التسويق مساهمة كبيرة في الدخل القومي.

٤. يهدف التسويق إلى دراسة احتياجات المجتمع ويأخذ سلوك المستهلكين بعين الاعتبار.

٥. يلعب التسويق دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين الطلب من ناحية والعرض من ناحية أخرى.

أهداف إدارة تسويق الخدمات التعليمية في مدارس التعليم الثانوي الصناعي:

يمكن تحديد أهداف إدارة التسويق في العناصر التالية(٣):

١- إشباع حاجات ورغبات المستهلك(الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي) من خلال دراسة سلوكه والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذه لقراره.

٢- المحافظة على المستهلك (الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي) والعمل على إبقاء القناعة لديه في أن الخدمة التي تقدمها المدرسة الثانوية الصناعية هي الأفضل والأقدر على إشباع حاجاته ورغباته في ضوء ظروفه وإمكاناته الخاصة.

---

(١) مبروك عبد المولى محمود، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) شريف أحمد شريف العاصي، التسويق (النظرية والتطبيق)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٨- ٢٩.

(٣) اعتمدت الباحثة على المصادر التالية:

زاهر عبد الرحيم عاطف، تسويق الخدمات، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص ٢٥.

فريد كورتل، آمال كحيلة، تسويق الخدمات الفندقية، عمان: زمزم ناشرون وموزعون، ٢٠١٦م، ص ص ٢٦- ٢٧.

Christopher Allen Stachowski, Educational Marketing: A Review and Implications for Supporting Practice in Tertiary Education, Educational Management Administration & Leadership, vol. 39 no. 2, March 2011, p 189.

٣- تحقيق هدف البقاء والاستمرار، حيث يعتبر بقاء المدرسة الثانوية الصناعية واستمرار نشاطها في السوق هدف يشارك في تحقيقه جميع الأقسام والوحدات بالمدرسة، ويقوم نشاط التسويق بدور حيوي وفعال في تحقيقه من خلال القيام بوظيفتين:

- البحث باستمرار عن فرص تسويقية جديدة سواء عن طريق زيادة الحصة التي تحتلها المدرسة الثانوية الصناعية في أسواقها المستهدفة، أو بغزو أسواق جديدة، أو التحول إلى إنتاج خدمات يزيد الطلب عليها من قِبل العملاء(الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي).
- ضرورة تفعيل نظم المعلومات التسويقية وتطوير الأساليب المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بالشكل الذي يسمح للمؤسسة باتخاذ قرارات سليمة في جميع مجالات نشاطها، وفي الوقت المناسب.

٤- يوفر التسويق في مجال الإدارة التعليمية ممارسات تسويقية جيدة تؤدي بدورها إلى أداء مؤسسي مستقر، وخبرات تعليمية رفيعة المستوى.

المبادئ الأساسية للتسويق:

حتى يتمكن النشاط التسويقي من تحقيق الأهداف المرجوة منه، لابد من الاعتماد على الركائز التالية(١):

أ-اختيار السوق:

لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية مهما كان حجمها أن تستهدف جميع الأسواق، وقبل اختيار السوق المستهدفة يجب أن تقوم المؤسسة التعليمية بدراسة السوق من خلال جمع البيانات والمعلومات المختلفة المتعلقة بتحديد خصائص السوق، وتحديد العملاء المستهدفين حتى تستطيع المؤسسة التعليمية خدمتهم بطريقة أفضل.

ب-التوجه نحو العميل:

إن منطلق التسويق بالمفهوم المعاصر هو الانطلاق من حاجات المستهلك، لأنه يعتبر المدخل الحقيقي لنجاح النشاط التسويقي، ويتطلب التوجه بالمستهلك أن تقوم المؤسسة التعليمية بتحديد حاجاته ورغباته من وجهة نظره وليس من خلال وجهة نظر المؤسسة والعاملين فيها، وحيث أن تكلفة الحفاظ على العملاء الحاليين هي أقل من تكلفة استقطاب عملاء جدد فإنه يتعين على المؤسسات التعليمية أن تعمل جاهدة للحفاظ على عملائها، لأنه

(١) هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط٣، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٥٩.

كلما زاد رضا العملاء عن الخدمات المقدمة كلما زاد ولائهم وضعفت قدرة المنافسين على إغرائهم.

ج- الجهود الكلية للمؤسسة:

إن نجاح المؤسسة يرتبط بمدى قدرتها على التنسيق بين جميع مصالحها وإداراتها في إطار وضع وتنفيذ إستراتيجية تسويقية منسقة من خلالها يمكن بلوغ أهدافها، ويكون التنسيق على مستويين: المستوى الأول يتعلق بتحقيق الانسجام بين مختلف المتغيرات التي تندرج في النشاط التسويقي لمؤسسة وتضم: التسعير والترويج والعمليات الترويجية ... وهي ما يطلق عليه المزيج التسويقي، حيث تدمج هذه الأنشطة ضمن إستراتيجية محورها الانطلاق والاستجابة لحاجات العملاء، أما المستوى الثاني فيخص باقي المصالح الأخرى للمؤسسة التعليمية والتي تتعلق بإدراج جميع الموارد البشرية العاملة بها أو التابعة لها في رسم خطتها وذلك من أبسط عامل إلى المدير العام، كما ويشمل تدريب ومكافأة وتحفيز جميع الموظفين للعمل معاً لخدمة العميل ، وجعلهم يدركون الهداف العامة للمؤسسة التعليمية.

د- الربحية:

الربحية هدف يندرج ضمن الأهداف العامة للمؤسسة، والمتمثلة في تحقيق الاستمرارية والربحية من خلال التركيز على العميل ومحاولة إرضاء رغباته وحاجاته، وذلك من خلال تقديم خدمات قادرة على تحقيق الإشباع التام لهذه الحاجات بشكل أفضل من المنافسين، كما يجب الحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد، والنتيجة هي تحسين الربحية وتحقيق النمو والاستمرار للمؤسسة على المدى المتوسط والبعيد.

أسباب تأخر التسويق في قطاع الخدمات:

ظل قطاع الخدمات بشكل عام غير موجه للتسويق مقارنة بقطاع إنتاج السلع الملموسة ولمدة طويلة وبالتالي يمكن القول أن منظمات الخدمات تأخرت في تبني المفهوم التسويقي ونوجز أهم أسباب ذلك فيما يلي(١):

- عدم تأييد رجال الإدارة العليا للمفاهيم التسويقية: إن أحد المعوقات الأساسية في نشر الثقافة التسويقية داخل أي منظمة أو مؤسسة خدمية هي عدم اقتناع الإدارة العليا بأن الخدمات يمكن

(١) محمد فريد صحن، إدارة التسويق، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢م، ص ٣٤٦.

تسويقها، وأن المفاهيم التسويقية يمكن تطبيقها بنجاح داخل الشركات المنتجة للسلع، حيث يعتقد البعض أن التسويق يعني عمليات البيع فقط.

- عدم وجود كتابات كافية لتوضيح المفاهيم التسويقية في مجال الخدمات، فمعظم الكتابات منذ بداية السبعينيات تدور حول تعريف الخدمات وتصنيفها وأهميتها لتركز بعد ذلك على الاختلاف بين السلع والخدمات، ومن النادر أن نجد كتابات تشير إلى المشاكل التسويقية لمنظمات الخدمات، وعلى هذا اعتقد الكثير من المدراء أن منظماتهم لا تحتاج إلى تسويق لخدماتها.
- عدم الاتفاق على تعريف موحد للخدمة وحدودها.
- ضخامة المشاكل التسويقية كون الخدمات تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن السلع المادية، ما ينتج عنه مجموعة من المشاكل ، فمثلا نظرا لطبيعتها الغير ملموسة يصعب الوصول إلى ثقة العميل وإرضاءه بالشراء.
- زيادة الطلب على بعض الخدمات مثل الصحة و التعليم لفترات طويلة مما أدى إلى اعتقاد بعض مقدمي الخدمة بعدم الحاجة إلى التسويق.

متطلبات نجاح عملية تسويق الخدمات التعليمية في التعليم الثانوي الصناعي:

لكي تحقق عملية تسويق الخدمات التعليمية نتائج إيجابية يتوجب على إدارة المدرسة الثانوية الصناعية الآتي:

- اعتبار العملاء هم نقطة البداية في رسم الإستراتيجية التسويقية للمدرسة الثانوية الصناعية، وهذا يتطلب فهم احتياجاتهم ورغباتهم ودارسة سلوكهم.
- إنشاء نظم للمعلومات التسويقية وبحوث التسويق ودراسة السوق، بالإضافة إلى جمع وتحليل وتبويب وتنظيم المعلومات لمتخذي القرارات التسويقية.
- متابعة مايستجد في علم التسويق، والاستفادة منها بتطبيقها في مجال تسويق الخدمات التعليمية، وذلك بهدف تطوير الخدمة، وتسهيل إجراءات وصولها إلى العميل.
- العناية بتطوير الخدمات التعليمية وجعلها ملائمة لرغبات واحتياجات العملاء، ويتم ذلك إما بتقديم خدمات جديدة تمكن المؤسسة من التكيف مع البيئة المتغيرة وتضمن استمراريتها، أو بتحسين الخدمات الحالية بإدخال ملامح جديدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة أو خبرة جديدة.

- **الاهتمام بتحسين القدرات الإنتاجية بدلالة الزمن وخفض التكاليف و الأسعار وتطوير جودة ونوعية الخدمة(١).**
- **تقديم خدمات تعليمية تركز على السلوكيات والمهارات إلى جانب تركيزها على المعارف والمعلومات، وتوظيفها لتطوير مهارات الطلاب بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.**
- **القيام ببحوث تسويق تهدف إلى التعرف على احتياجات العملاء (الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي) الخدمية والإنتاجية.**
- **تجزئة أسواق الخدمات التعليمية إلى قطاعات لقياس الطلب على الحاجات المستقبلية على الخدمات التعليمية.**
- **تطوير بنية أساسية من معامل وورش يمكن أن تسهم في تقديم خدمة تعليمية متميزة.**
- **توفير الكوادر التسويقية المتخصصة في تسويق الخدمات التعليمية بالمدرسة.**
- **تطوير مزيج تسويقي للخدمات التعليمية بالمدرسة قادر على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.**
- **استحداث خدمات تعليمية وتخصصات وبرامج تراعي احتياجات المجتمع ورغبات العملاء.**
- **قيام شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني ومدارس التعليم الثانوي الصناعي بهدف تبادل الخبرات التسويقية للخدمات التعليمية بين الجانبين.**
- **تطوير نظم تقويم برامج الخدمات التعليمية من وجهة نظر المستفيدين منها.**
- **التركيز على ضمان جودة الخدمات التعليمية والتحسين المستمر لها بهدف إرضاء العملاء من الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية.**

---

(١) اعتمدت الباحثة على المصادر التتالية:

براينيس عبد القادر، تسويق الخدمات والخدمات العمومية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤م، ص ص ٣١٨-٣١٩.

عمر نصير مهران، إدارة تسويق الخدمات التعليمية: العمليات ومتطلبات التطبيق بالجامعات المصرية، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة)، السنة الرابعة عشر، العدد الواحد والثلاثون، فبراير ٢٠١١م، ص ص ٢٢٩-٢٣١.

- تحديد حاجات السوق من الكوادر والتخصصات المختلفة القادرة على المساهمة الفعالة قي قيادة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
- تحقيق النوعية في مخرجات العملية التعليمية واعتبارها مسئولية جماعية اعتباراً من أبسط العاملين في المدرسة وصولاً إلى مدير إدارة المدرسة، لكي يتسنى لجميع العاملين القيام بالدور المناط بهم بالشكل الأمثل.
- تحقيق الرضا والأمن الوظيفي لجميع العاملين في المدرسة من أجل التفرغ لبناء الخريجين، وتقديم الخدمات إلى المجتمع بالمستوى المطلوب.

وفي ضوء ذلك ترى الباحثة أن إدارة تسويق الخدمات التعليمية في مدارس التعليم الثانوي الصناعي تعد ضرورية نظراً لما تعاني منه هذه المدارس من النظرة المتدنية لها، بالإضافة إلى انخفاض إيراداتها، الأمر الذي يهدد بقائها ويجعلها غير قادرة على التصدي للمنافسة التي تتعرض لها من قبل غيرها من مؤسسات التعليم سواء الحكومية أو الخاصة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على مواكبة المتطلبات المتغيرة للمجتمع والعملاء، فإدارة التسويق تساعد على رفع كفاءة الأداء في هذه المدارس نظراً لما تقوم به من وضع خطط وتحديد الأهداف، وتحليل السوق، وتحديد احتياجات ورغبات العملاء، وتزويد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة مما ينعكس على نجاح تلك المدارس في تحقيق أهدافها.

ثالثاً: الإطار الميداني للبحث

أهداف الاستبانة:

تهدف هذه الاستبانة إلى:

١- التعرف على مدى الشراكة بين مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي في محافظة سوهاج ومؤسسات سوق العمل.

٢- رصد طبيعة العلاقة بين خريجي التعليم الثانوي الصناعي في محافظة سوهاج ومتطلبات سوق العمل.

ثبات الإستبانة:

للتحقق من ثبات الإستبانة استخدمت الدراسة طريقة إعادة التطبيق بحيث تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة من (٣٠) فرد من أصحاب الأعمال ومسئولي المصانع، ثم أعيد

تطبيقها على نفس العينة بفارق زمني (٣٠) يوم، وتمَّ حساب عامل الثبات بحساب معامل الارتباط بين نتائج التطبيقين الأول والثاني على عينة الثبات.

وتم حساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط (ر) بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني باستخدام المعادلة العامة للارتباط(١).

$$ر = \frac{\text{ن مجـ س ص – مجـ س × مجـ ص}}{\sqrt{[\text{ن مجـ س}^2 - (\text{مجـ س})^2][\text{ن مجـ ص}^2 - (\text{مجـ ص})^2]}}$$

حيث ن = عدد أفراد العينة.

س = درجات العينة في التطبيق الأول.

ص = درجات العينة في التطبيق الثاني.

وبعد حساب معامل الارتباط وجد أن معامل الثبات للإستبيان يساوي ٠.٨١ تقريبًا، وهي درجة مناسبة تدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق على أفراد عينة الدراسة.

صدق الإستبانة:

ويقصد بصدق الإستبانة التأكد من أن أداة البحث تقيس فعلا ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيئاً أخر(٢). وقد استخدمت الباحثة:

١-صدق المحتوى (صدق المحكمين):

للتأكد من صدق الإستبانة أي أن عباراتها تقيس ما وضعت لقياسه قامت الباحثة بعرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة كلية التربية والتجارة والعلوم السياسية ببعض الجامعات المصرية، وذلك للتأكد من مدى ملائمة الإستبانة للغرض الذي أعدت من أجله، وما إذا كانت العبارات واضحة وتنتمي إلى المحور المحدد لها.

اختيار عينة الدراسة:

طبقت الإستبانة على عينة عشوائية من رجال الأعمال ومسئولي المصانع بمحافظة سوهاج، وبلغ حجم العينة (٢٣٠) فرداً (مديري المصانع، مديري الإنتاج، مشرفي الإنتاج، كبير فنيين،

(١)محمد منير مرسي، البحث التربوي وكيفية فهمه، القاهرة: عالم الكتاب، ٢٠٠٣م.، ص ٥٢٥.

(٢) لي. أر. جاي، مناهج البحث في عصر المعلومات الالكترونية، ترجمة: سمير جاد ومهني غنايم، الجيزة: الدار العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ٢١٥.

مسئولي الأقسام)، وقد أجاب على الاستبانة بدقة (٢٠٩) فرداً، وقد تم استبعاد(٢١) استبانة لعدم صلاحيتها.

جدول (١)

يوضح توزيع عينة رجال الأعمال ومسئولي المصانع بمحافظة سوهاج

الوظيفة	العدد
مدير مصنع	٢٤
مدير إنتاج	٢١
مشرف إنتاج	١٩
كبير فنيين	٢٠
مسئولي أقسام	١٢٥
المجموع	٢٠٩

تطبيق الاستبانة:

بعد إعداد الإستبانة في صورتها النهائية في ضوء آراء ومقترحات المحكمين والسادة المشرفين، بدأت عملية التطبيق على أفراد العينة.

تصحيح الاستبانة:

- تم حساب تكرارات استجابات أفراد العينة تحت درجة كل عبارة على حدة (يتحقق تمامًا – يتحقق إلى حدٍ ما – لا يتحقق).

- أعطيت أوزان لكلّ درجة تحقق لكل عبارة كما يلي:

درجة التحقق	يتحقق تماماً	يتحقق إلى حد ما	لا يتحقق
الوزن النسبي	٣	٢	١

- ضرب التكرارات تحت درجة كل تحقق في الأوزان المناظرة لكلِّ عبارة من عبارات الإستبيان.

- جمع حاصل الضرب السابق لكلِّ عبارة على حدة.

- الحصول على المتوسط الوزني لكلِّ عبارة من عبارات الإستبيان بقسمة حاصل الجمع السابق على أفراد العينة.

- الحصول على نسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة بقسمة المتوسط الوزني على (٣)، حيث توجد ثلاثة اختيارات للإجابة على كلِّ عبارة، وتعبر هذه النسبة عن مدى إحساس أفراد العينة بوجود هذه العبارة في الواقع الفعلي، أو مدى أهمية هذه العبارة.

المعالجة الإحصائية لنتائج الإستبيان:

تمَّ تحليل استجابات أفراد العينة حسب موافقتهم على عبارات الإستبانة في ضوء المعالجة الإحصائية التالية:

- تراوحت الأوزان الرقمية لمدى الموافقة على كلِّ عبارة من عبارات الاستبيان بين ٣ : ١.
- تقدير نسبة متوسط شدة الموافقة على عبارات الاستبيان من المعادلة:

  الفرق بين الأوزان الرقمية للعبارة ٣-١ ٢

- نسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة = ـــــ = ـ = ـ= ٠.٦٦٧

  عدد بدائل الإجابة ٣ ٣

- يتم تقدير الخطأ المعياري بالنسبة لمتوسط شدة الموافقة على البديل من القانون:

$$\text{الخطأ المعياري} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}} = \sqrt{\frac{٠.٦٧ \times ٠.٣٣}{٢٠٩}} = ٠.٠٣٢٥$$

حيث أ= نسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة =٠.٦٦٧

ب= نسبة متوسط شدة عدم الموافقة على العبارة = ٠.٣٣٣

لأن : أ + ب =١ ن= عدد أفراد العينة.

- يتم حساب حدود الثقة لنسبة متوسط درجة الموافقة على العبارة من القانون التالي:

  حدود الثقة لنسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة =

نسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة ± (١.٩٦) × الخطأ المعياري.

حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة = (٠.٦٧ ± (١.٩٦) × ٠.٠٣٢٥)

= (٠.٦٧ ±٠.٠٦٣٧)

= ٠.٧٣ أو ٠.٦٠

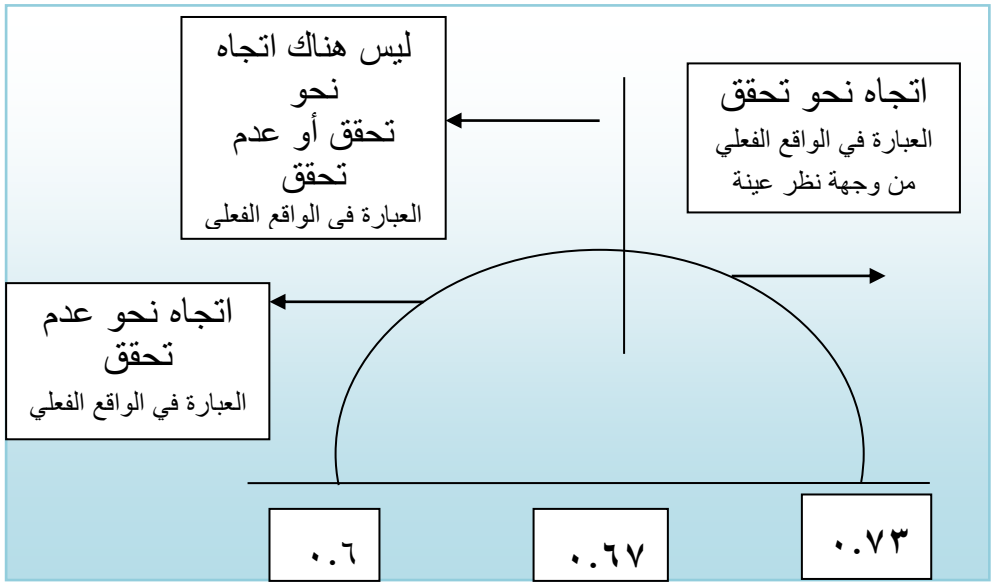

رسم توضيحي (١)

يوضح تفسير لنسبة متوسط استجابة أفراد العينة في الاستبانة الثانية

وعلى هذا يمكن وضع القاعدة التالية:

أ- إذا زاد متوسط الاستجابة عن (٠.٧٣)، فتعتبر الدراسة أنَّ مجتمع العينة يرى تحقق هذه العبارة.

ب-إذا انحصرت نسبة متوسط الاستجابة بين (٠.٧٣ – ٠.٦٠)، فتعتبر الدراسة أنَّ مجتمع العينة ليس له إتجاهًا نحو تحقيق أو عدم تحقق هذه العبارة.

ج- إذا نقص متوسط الاستجابة عن (٠.٦٠)، فتعتبر الدراسة أنَّ مجتمع العينة يرى عدم تحقق العبارة.

عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها:

المحور الأول: الشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل

جدول (٢)

استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل

م	العبـــــــــــارة	الوزن النسبي	متوسط شدة الاستجابة	الترتيب
١	يوجد تنسيق بين مسئولي التعليم الثانوي الصناعي وأصحاب الأعمال	١.٣٢	٠.٤٤	٦
٢	تُشارك المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تحديد المواصفات الفنية والمهارية المطلوب توافرها في الخريج	١.٣٠	٠.٤٣	٧
٣	توجد لجنةب كل محافظةللتنسيق بين مواقع الإنتاج ومدارس التعليم الثانوي الصناعي	١.٢٥	٠.٤٢	٨
٤	يتم تعديل المناهج في ضوء احتياجات سوق العمل	١.٨١	٠.٦٠	٣
٥	متابعة الخريجون في مواقع العمل المختلفة للتعرف على مدى ملائمة عملية إعدادهم لمتطلبات سوق العمل	١.٢٢	٠.٤٠	١٠
٦	يتم تفعيل دور المدرسة الثانوية الصناعية كوحدة إنتاجية في البيئة المحيطة	١.٤١	٠.٤٧	٥
٧	تشارك المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تدريب طلاب التعليم الثانوي الصناعي في مؤسساتهم أثناء دراستهم بالمدارس	١.٢٥	٠.٤٢	٨م
٨	تشارك الحكومة والمجتمع المحلي وقطاع الأعمال في تطوير التعليم الثانوي الصناعي	١.٤٧	٠.٤٩	٤
٩	ضعف مشاركة المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تمويل مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي	٢.٤٩	٠.٨٣	١
١٠	عدم فهم مؤسسات المجتمع المحلي للدور المطلوب منها اتجاه المدرسة	٢.٤٤	٠.٨١	٢

*** جاءت العبارة رقم (٩):"ضعف مشاركة المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تمويل مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي" في الترتيب الأول بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (٢.٤٩)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٨٣)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن التعليم ودعمه والإنفاق عليه هو من اختصاص**

الحكومة، وتوصي دراسة (رشاد محمد حسن، ٢٠١١م)(١) بضرورة مساهمة الشركات والمصانع وكافة المؤسسات الإنتاجية في توفير الدعم المادي للمدارس وذلك عن طريق تخصيص جزء من أرباحها يوجه لصالح التعليم، كما توصي الدراسة بضرورة مساهمة رجال الأعمال في دعم المدارس لحل مشكلاتها المادية عن طريق المساهمة في ترميم المدارس واستكمال النقص في الأثاث المدرسي وأدوات المعامل ومتطلبات الأنشطة المدرسية.

* جاءت العبارة رقم (١٠):"عدم فهم مؤسسات المجتمع المحلي للدور المطلوب منها اتجاه المدرسة" في الترتيب الثاني بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (٢.٤٤)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٨١)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى غياب السياسات التي تربط بين رجال الصناعة في سوق العمل، ومدارس التعليم الثانوي الصناعي.

* جاءت العبارة رقم (٤):"يتم تعديل المناهج في ضوء احتياجات سوق العمل " في الترتيب الثالث بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٨١)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٦٠)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وتشير دراسة (محمد أحمد محمد عبد المقصود، ٢٠١٥م)(٢) إلى أنه على الرغم من أن عملية تطوير المناهج الدراسية تتم باستمرار إلا أن فكرة التطوير غير واضحة في أذهان المتخصصين القائمين على هذا التطوير فنجد كثير من الأحيان أن عملية التطوير تنحصر في تعديل أو إضافة أو حذف أو نقل أبواب من منهج لأخر دون وضوح الهدف من هذه العملية، ويوصي (المؤتمر العلمي الثاني للدراسات النوعية ومتطلبات المجتمع وسوق العمل)(٣) على ضرورة إعادة تصميم

---

(١) رشاد محمد حسن، تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان "دارسة ميدانية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد الثامن والستون، يناير ٢٠١١م، ص ١٠٠.

(٢)محمد أحمد محمد عبد المقصود، واقع أزمة القيم في التعليم الفني قبل الجامعي، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: التعليم الجامعي العربي في عالم بلا حدود، ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٥م، ص ٨٨.

(٣) السيدة محمد إبراهيم، مخرجات التعليم والتنمية البشرية، المؤتمر العلمي الثاني للدراسات النوعية ومتطلبات المجتمع وسوق العمل، كلية التربية، جامعة عين شمس، أبريل، ٢٠١٥، ص ١٨.

برامج التعليم المهني بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتطوير المناهج وربطها بالتنمية الفعلية لكل محافظة وما يتوافر بها من خدمات مجتمعية وخامات بيئية.

* جاءت العبارة رقم (٨):"تشارك الحكومة والمجتمع المحلي وقطاع الأعمال في تطوير التعليم الثانوي الصناعي" في الترتيب الرابع بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٤٧)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٩)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى أن المدرسة الثانوية الصناعية تفتقر إلى تفعيل وسائل التعاون مع المجتمع المحلي، وتوصي دراسة (رأفت عبد الفتاح حسين، ٢٠٠٨م)(١) بضرورة المشاركة الفعالة بين المدارس الثانوية الصناعية والمصانع المناظرة لكل تخصص من حيث محاولة تطوير الورش الصناعية بهذه المدارس وتحديثها لكي تتناسب مع التطور الحادث في الصناعة.

* جاءت العبارة رقم (٦):"يتم تفعيل دور المدرسة الثانوية الصناعية كوحدة إنتاجية في البيئة المحيطة " في الترتيب الخامس بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٤١)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٧)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى عدم وعي المدرسة بمتطلبات عملائها في البيئة المحيطة، وتوصي دراسة (أحمد عبد المعبود أبو زيد، ٢٠١٦م)(٢) بضرورة عمل مسح لاحتياجات المجتمع المحلي، ودارسة ما يمكن أن تقدمه المدرسة للمجتمع.

* جاءت العبارة رقم (١):"يوجد تنسيق بين مسئولي التعليم الثانوي الصناعي وأصحاب الأعمال" في الترتيب السادس بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٣٢)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٤)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى انفصال التعليم الفني الصناعي عن مؤسسات ومراكز الإنتاج والمصانع وعدم توافر بيانات وإحصاءات دقيقة عن التعليم الفني الصناعي، وهذا ما توصلت إليه دراسة

---

(١) رأفت عبد الفتاح حسين، التعليم الصناعي وحتمية التطوير، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد السابع عشر، أبريل ٢٠٠٨م، ص ٤٢٥.

(٢) أحمد عبد المعبود أبو زيد، المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم"دراسة ميدانية بمحافظة دمياط"، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد الثالث، يناير ٢٠١٦م، ص ٨٨.

(محمد شكري وآخرون، ٢٠٠٣م)(١) من قلة المشاركة والتنسيق بين قطاعات الصناعة ومدارس التعليم الثانوي الصناعي المسئولة عن إعداد الطلاب بالتخصصات المختلفة من حيث إعداد المقررات، وتنظيم الدارسة، ووضع خطط التدريب العملي، وتنفيذ وتقويم المقررات الدراسية، والتمويل وغيرها من أشكال التعاون، وتؤكد دراسة (هدى صقر، ٢٠٠٤م)(٢) على ضرورة التنسيق بين مخرجات نظام التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل وخطط التنمية.

* جاءت العبارة رقم (٢):"تُشارك المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تحديد المواصفات الفنية والمهارية المطلوب توافرها في الخريج" في الترتيب السابع بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٣٠)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٣)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وهذا يفسر عدم وجود توصيف دقيق للمهن يستفيد منه المخططون والمنفذون في إعداد الخريجون بشكل يتلاءم مع طبيعة المهن في سوق العمل، وتوصي دراسة (سامي فتحي عبد الغني، ٢٠١٢م)(٣) بضرورة الإعداد الجيد للخريجين لدخول سوق العمل، والاتفاق على معايير قومية للكفاءات الأساسية المطلوبة من القوى البشرية.

* جاءت العبارة رقم (٣):" توجد لجنة بكل محافظة للتنسيق بين مواقع الإنتاج ومدارس التعليم الثانوي الصناعي" في الترتيب الثامن بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٢٥)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٢)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في

---

(١) محمد شكري الوزير وآخرون، آليات الربط بين التعليم الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة: دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد المائة والخمسة عشر، يناير ٢٠٠٣م، ص ٢٩٠.

(٢)هدى صقر، الآليات المقترحة لعلاج قضية البطالة وتحديات سوق العمل، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، السنة الثانية والعشرون، أكتوبر ٢٠٠٤،ص ٧.

(٣) سامي فتحي عبد الغني، تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد التاسع عشر، العدد الثمانون، سبتمبر٢٠١٢م، ص ١٦.

الواقع الفعلي، وهذا ما أكدته دراسة (ألبرت سيف،٢٠١٤م)(١) والتي تشير إلى أن هناك قصور في المعلومات الحقيقية عن طبيعة احتياجات سوق العمل والتي يمكن على أساسها وضع سياسات التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى عدم وجود جهة مختصة تكشف عن اتجاهات واحتياجات سوق العمل داخلياً وخارجياً والترويج لهم من خلال فرص العمل المتاحة بالسوق، وتوصي دراسة (سميحة مخلوف، ٢٠١٠م)(٢) بضرورة التعاون بين وزارتي التربية والتعليم ووزارة العمل والقوى العاملة على المستوى القومي والمستوى المحلي بحيث يتم وضع خطة للتعليم الفني بالاشتراك مع ممثلي قطاعات العمل بالمحافظة لتحديد اتجاهات الطلب على العمالة الماهرة ووضع خطط لمواجهة هذه المتطلبات، ويتم ذلك عن طريق عمل مسح سنوي للمصانع داخل المحافظة لمعرفة المهارات اللازم توافرها في خريج التعليم الثانوي الصناعي، وأيضا لمعرفة المهارات التي تعاني من قصور لعلاج هذا القصور من خلال التدريبات العملية.

* كما جاءت العبارة رقم (٧):"تشارك المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تدريب طلاب التعليم الثانوي الصناعي في مؤسساتهم أثناء دراستهم بالمدارس" في الترتيب الثامن بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٢٥)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٢)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وهذا ما أشارت إليه الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م – ٢٠١٢/٢٠١١م والتي تؤكد على ضآلة نسبة مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص للتدريب المهني مقارنة بحجم هذا القطاع واحتياجاته، حيث يعتبر إحجام القطاع الخاص عن المساهمة في تدريب طلاب التعليم الفني من العوامل التي تحد من صورة هذا النوع من التعليم، كما تؤكد دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)(٣) على عزوف بعض شركات القطاع الخاص عن تقديم فرص

---

(١) ألبرت سيف حبيب وآخرون، التعليم الفني في مصر: المشاكل والحلول، مجلة الإدارة، مجلة يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مجلد ٥١، العدد ١، يناير، ٢٠١٤م،ص ٤٤.

(٢) سميحة علي محمد مخلوف، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٣) جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، مرجع سابق، ص٢.

تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يمكنهم من اكتساب مهارات وخبرات فعلية على أرض الواقع، وتوصي دراسة (سامي فتحي عبد الغني، ٢٠١٢م)(١) بضرورة التركيز على التعليم من خلال العمل والذي يتيح للطالب اكتساب مهارات ومعارف من مواقع العمل الفعلية.

*** جاءت العبارة رقم (٥):"متابعة الخريجون في مواقع العمل المختلفة للتعرف على مدى ملائمة عملية إعدادهم لمتطلبات سوق العمل" في الترتيب العاشر بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٢٢)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٠)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وتؤكد دراسة (هدى صقر، ٢٠٠٤م)(٢) على ضرورة وجود آلية داخل كل مؤسسة تعليمية تعمل وفقاً لآليات سوق العمل من خلال عمل قواعد بيانات للخريجين وتوظيفهم وتتبع حركة التوظيف في الجهات المختلفة، والتواصل المستمر معهم.**

---

(١)سامي فتحي عبد الغني، تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد التاسع عشر، العدد الثمانون، سبتمبر٢٠١٢م، ص ١٦.

(٢) هدى صقر، مرجع سابق ، ص ٨.

المحور الثاني: سوق العمل ومتطلباته.

جدول (٢)

استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بسوق العمل ومتطلباته

م	العبـــــــــــارة	الوزن النسبي	متوسط شدة الاستجابة	الترتيب
١	توظف المدرسة الثانوية الصناعية إمكاناتها المتاحة لخدمة سوق العمل	١.٦٨	٠.٥٦	٢
٢	ترتبط المناهج والمواد الدراسية بسوق العمل ومتطلباته	١.٥٢	٠.٥١	٣
٣	التخصصات الموجودة بالمدارس الثانوية الصناعية تغطي حاجات سوق العمل ومتطلباته	١.٧٢	٠.٥٧	١
٤	حصول المنظمات والشركات على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة في مختلف المجالات من مخرجات التعليم الثانوي الصناعي	١.٥٨	٠.٥٣	٤
٥	الاتصال والتفاعل المستمر بين المدرسة من جهة والمنظمات والشركات من جهة أخرى	١.٤٠	٠.٤٧	٥
٦	التعاون بين إدارات مدارس التعليم الثانوي الصناعي والمسئولين في مؤسسات سوق العمل	١.٣٧	٠.٤٥	٧
٧	توجد سياسة لربط نظم القبول بالاحتياجات الملحة لإعداد وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية التي تسهم في سد احتياجات سوق العمل	١.٣٩	٠.٤٦	٦

*** جاءت العبارة رقم (٣):"التخصصات الموجودة بالمدارس الثانوية الصناعية تغطي حاجات سوق العمل ومتطلباته " في الترتيب الأول بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٧٢)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٥٧)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى ندرة المعلومات اللازمة عن متغيرات سوق العمل وعدم دقتها، وهذا ما تؤكده دراسة (سامي فتحي عبد الغني، ٢٠١٢م)(١) والتي تشير إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ويرجع ذلك نتيجة ما حدث من ثورات معرفية وتطورات تكنولوجية وتغيرات عالمية ومحلية وبالتالي فإنه**

(١) سامي فتحي عبد الغني، مرجع سابق، ص ٣٠١.

من الضروري تحديث وتطوير التعليم الثانوي الصناعي وإعادة النظر في شعبه وتخصصاته الحالية.

* جاءت العبارة رقم (١):"توظف المدرسة الثانوية الصناعية إمكاناتها المتاحة لخدمة سوق العمل " في الترتيب الثاني بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٦٨)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٥٦)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى تواضع إمكانات تلك المدارس من حيث الورش والمعامل، وكذلك قلة اهتمام المسئولين عن تلك المدارس بالاستعانة بالآلات والماكينات الحديثة وتدريب الطلاب عليها.

* جاءت العبارة رقم (٢):" ترتبط المناهج والمواد الدراسية بسوق العمل ومتطلباته" في الترتيب الثالث بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٥٢)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٥١)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك لوجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج مدارس التعليم الثانوي الصناعي وعدم قناعة العديد من أصحاب المؤسسات الصناعية بالمناهج نتيجة وجود العديد من المشاكل بها، وهذا ما تؤكده دراسة (ألبرت سيف حبيب، ٢٠١٤م)(١) من عدم وجود ربط للمناهج الدراسية بتطورات سوق العمل واحتياجاته طبقاً للأسس التكنولوجية الحديثة حيث أن أغلب المناهج لم يتم تطويرها وبالتالي ما تعلمه الطالب يكون منفصلاً عن سوق العمل، هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد ربط بين العملية التعليمية ونواحي الحياة الفعلية لأن الدراسة شبه نظرية ولا يوجد ربط بين الطالب والمصنع أو الشركة في مجال تخصصه.

* جاءت العبارة رقم (٤):"حصول المنظمات والشركات على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة في مختلف المجالات من مخرجات التعليم الثانوي الصناعي"في الترتيب الرابع بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٥٨)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٥٣)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى ضعف التنسيق بين منظومة التعليم الثانوي الصناعي في مصر واحتياجات مؤسسات سوق العمل، وهذا ما تؤكده

(١) ألبرت سيف حبيب وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٤.

دراسة (نعمات عبد الناصر أحمد، ٢٠١٤م)(١) والتي تشير إلى أن العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم الثانوي الفني وبين متطلبات سوق العمل تعكس ضعف ملائمة هذه المخرجات مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، حيث أن المستوى النوعي لهذه المخرجات دون المستوى الملائم لاحتياجات سوق العمل، كما تؤكد الدراسة التي قامت بها الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث(٢)من عدم وجود توافق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى عدم ملائمة مستوى الخريجين لاحتياجات سوق العمل.

* جاءت العبارة رقم (٥):" الاتصال والتفاعل المستمر بين المدرسة من جهة والمنظمات والشركات من جهة أخرى " في الترتيب الخامس بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٤٠)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٧)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وهذا يفسر عدم تحقيق المدرسة الثانوية الصناعية لأهدافها نظراً لعدم وجود مشاركة فعالة من قبل الشركات والمؤسسات الصناعية لمدارس التعليم الثانوي الصناعي، ولا تقتصر هذه المشاركة على المساهمة بالموارد فقط ولكنها تتعدى ذلك إلى إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار وحل المشكلات المدرسية.

* جاءت العبارة رقم (٧):"توجد سياسة لربط نظم القبول بالاحتياجات الملحة لإعداد وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية التي تسهم في سد احتياجات سوق العمل"في الترتيب السادس بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٣٩)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٦)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وهذا يفسر عدم رغبة الطلاب في الالتحاق بالتعليم الثانوي الصناعي حيث أن نظام القبول يتم على أساس مجموع الطالب في الشهادة الإعدادية، وبالتالي فإن معظم هؤلاء الطلاب ليست لديهم الاستعدادات والقدرات

---

(١)نعمات عبد الناصر أحمد، تطوير التعليم الفني والمهني العالي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، المجلد ٢٧، العدد الثاني، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠١٤م،ص ٤٢٢.

(٢) جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، مرجع سابق، ص٢.

الاستيعابية بحكم انخفاض مستوى تحصيلهم التعليمي، مما يؤثر على قدرة هؤلاء الطلاب على سد احتياجات سوق العمل.

* جاءت العبارة رقم (٦):" التعاون بين إدارات مدارس التعليم الثانوي الصناعي والمسئولين في مؤسسات سوق العمل"في الترتيب السابع بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة، بوزن نسبي (١.٣٧)، ومتوسط شدة استجابة (٠.٤٥)، أي يرى أفراد عينة الدراسة أنها لا تتحقق في الواقع الفعلي، وهذا يفسر عدم وجود خطة حالية أو مستقبلية تحدد المطلوب من المهن والتخصصات التي تتطلبها حاجات سوق العمل بالإضافة إلى وجود عدد من المهن المستحدثة لا تجد من يشغلها، وهذا ما تؤكده دراسة (السيد محمد ناس، ٢٠٠٧م)(١) والتي تشير إلى ضعف العلاقة بين التعليم الفني والتدريب المهني وبين مؤسسات سوق العمل، وغياب دور القطاع الخاص وما يمتلكه من شركات ومصانع مما نتج عنه عدم وجود نظام فعال لإعداد الكوادر الفنية.

أهم النتائج التى توصل إليها البحث:

أ- أهم النتائج المرتبطة بالشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل:

١-ضعف التنسيق بين مسئولي التعليم الثانوي الصناعي وأصحاب الأعمال، ويرجع ذلك إلى انفصال التعليم الفني الصناعي عن مؤسسات ومراكز الإنتاج والمصانع وعدم توافر بيانات وإحصاءات دقيقة عن التعليم الثانوي الصناعي.

٢-قصور في التوصيف الدقيق للمهن يستفيد منه المخططون والمنفذون في إعداد الخريجون بشكل يتلاءم مع طبيعة المهن في سوق العمل.

٣-عدم وجود جهة مختصة تكشف عن اتجاهات واحتياجات سوق العمل داخلياً وخارجياً.

٤-قصور عملية تطوير المناهج على الحذف أو الإضافة دون وضوح الهدف منها.

٥-عدم وجود سياسة يتم من خلالها متابعة الخريجون في مواقع العمل المختلفة للتعرف على مدى ملائمة عملية إعدادهم لمتطلبات سوق العمل.

---

(١) السيد محمد ناس، التعليم والتدريب بمؤسسات التعليم المهني دراسة الواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية، مؤتمر التخطيط الاستراتيجي للتعليم المفتوح والالكتروني المنعقد في الفترة من (٢٧-٢٨) مايو ٢٠٠٧م، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧م، ص ١٨٦.

٦- ضعف قدرة مدارس التعليم الثانوي الصناعي على استيعاب تطورات تكنولوجيا المعلومات.
٧- غياب الرؤية الإستراتيجية الواعية لدى مدارس التعليم الثانوي الصناعي، وكذلك الشركات ومؤسسات الأعمال .
٨- ضعف مشاركة المؤسسات الإنتاجية وأصحاب الأعمال في عمليات تطوير التعليم الثانوي الصناعي.
٩- ضعف قدرة الشركات والمؤسسات الصناعية على تحديد متطلباتها من خريجي التعليم الثانوي الصناعي.
١٠- عزوف بعض الشركات والمؤسسات الصناعية عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يمكنهم من اكتساب مهارات وخبرات فعلية على أرض الواقع.
١١- ضعف مشاركة المؤسسات الصناعية وأصحاب الأعمال في تمويل مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي.

ب- أهم النتائج المرتبطة بسوق العمل ومتطلباته:

١- تواضع إمكانات مدارس التعليم الثانوي الصناعي من حيث الورش والمعامل، وكذلك قلة اهتمام المسئولين عن تلك المدارس بالاستعانة بالآلات والماكينات الحديثة وتدريب الطلاب عليها.
٢- وجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج مدارس التعليم الثانوي الصناعي، وعدم قناعة العديد من أصحاب المؤسسات الصناعية بالمناهج نتيجة وجود العديد من المشاكل بها.
٣- وجود فجوة بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ويرجع ذلك نتيجة ما حدث من ثورات معرفية وتطورات تكنولوجية وتغيرات عالمية ومحلية.
٤- ضعف التوازن الكمي والكيفي بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل.
٥- قصور مدارس التعليم الثانوي الصناعي عن توفير التخصصات المختلفة من مخرجاتها.
٦- ضعف العلاقة بين التعليم الفني والتدريب المهني وبين مؤسسات سوق العمل.

المراجع :

أحمد عبد الفتاح الزكي، التجربة اليابانية في التعليم دروس مستفادة، الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٦م.

إسماعيل سراج الدين، إصلاح التعليم في مصر،الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦.

برابنيس عبد القادر، تسويق الخدمات والخدمات العمومية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤م.

زاهر عبد الرحيم عاطف، تسويق الخدمات، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.

شريف أحمد شريف العاصي، التسويق (النظرية والتطبيق)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠٠٠م.

عصام الدين أمين أبو علفة، التسويق: المفاهيم- الاستراتيجيات النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، ٢٠٠٢م.

فاتن محمد عزازي، تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتحديات المستقبل، القاهرة:المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠٠٨.

فريد كورتل، آمال كحيلة، تسويق الخدمات الفندقية، عمان: زمزم ناشرون وموزعون، ٢٠١٦م.

لي. أر. جاي، مناهج البحث في عصر المعلومات الالكترونية، ترجمة: سمير جاد ومهني غنايم، الجيزة: الدار العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

مبروك عبد المولى محمود الهواري، دراسات متقدمة في مجال التسويق بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية والعربية، القاهرة: مطابع الدار الهندسية، ٢٠٠٦م.

محمد فريد صحن، إدارة التسويق، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢م.

محمد منير مرسي،البحث التربوي وكيفية فهمه،القاهرة: عالم الكتاب، ٢٠٠٣م.

مريم محمد إبراهيم، إدارة التعليم الفني وفقاً لمشروع مبارك كول، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٥م.

نبيل سعد خليل، مداخل حديثة في إدارة المؤسسات التعليمية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط٣، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

يوسف عبده راشد الرباعي، تكاليف التسويق الإطار النظري والتطبيق العملي، ط٣،صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع،٢٠١٤.

أحمد عبد النبي عبد العال، دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي الفني ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠٠٢م.

السيد علي إسماعيل إبراهيم، تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والاعتماد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٢م.

شامية جمال سيد علي، متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٢م.

محمد أحمد عبد العظيم أبو زيد، صيغ عالمية معاصرة في ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة المنيا، ٢٠١٢م.

أحمد حسني عبد الغني الشرشابي، دراسة مقارنة لنظم الربط بين التعليم الفني الصناعي وسوق العمل في مصر والصين وألمانيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠١١م.

كامل السيد عبد الرشيد عبد ربه، تطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة لسوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠١١م.

حسنيه حسن عبد الرحمن، تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٨م.

محمد صالح عبد الحميد، برنامج مقترح للتدريبات المهنية لتنمية متطلبات سوق العمل لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية الصناعية تخصص الملابس الجاهزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨م

أحمد حسين عبد المعطي، خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفني لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل swot، مجلة كلية التربية،جامعة أسيوط، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول ، الجزء الأول، يناير ٢٠١٠م.

أحمد عبد المعبود أبو زيد، المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم"دراسة ميدانية بمحافظة دمياط"، المجلة العربية لدراسات

وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد الثالث، يناير ٢٠١٦م.

ألبرت سيف حبيب وآخرون، التعليم الفني في مصر: المشاكل والحلول، مجلة الإدارة، مجلة يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مجلد ٥١، العدد ١، يناير، ٢٠١٤م.

خديجة عبد العزيز علي، إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور التعليم الثانوي العام في توجيه طلابه لاختيار مستقبلهم المهني، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٥م.

رأفت عبد الفتاح حسين، التعليم الصناعي وحتمية التطوير، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد السابع عشر، أبريل ٢٠٠٨م.

رشاد محمد حسن، تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان "دارسة ميدانية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر، العدد الثامن والستون، يناير ٢٠١١م.

سامي فتحي عبد الغني، تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد التاسع عشر، العدد الثمانون، سبتمبر٢٠١٢م.

سميحة علي محمد مخلوف، التعليم الثانوي الفني الصناعي وتحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم، مجلة عالم التربية، العدد ٣٠، مارس٢٠١٠م.

عمر نصير مهران، إدارة تسويق الخدمات التعليمية: العمليات ومتطلبات التطبيق بالجامعات المصرية، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة)، السنة الرابعة عشر، العدد الواحد والثلاثون، فبراير ٢٠١١م.

فاروق جعفر عبد الحكيم، ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر تحديات الواقع وآليات المستقبل، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٧٨، يناير ٢٠١٣م.

كريمة عبد اللاه محمود، وحدة مقترحة في الفيزياء لتنمية الوعي المهني والذكاء الطبيعي في ضوء أهداف التربية المهنية لطلاب المرحلة الثانوية المهنية، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد الثالث والثلاثون، يناير ٢٠١٣م.

محمد شكري الوزير وآخرون، آليات الربط بين التعليم الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة: دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد المائة والخمسة عشر، يناير ٢٠٠٣م.

نبيل سعد خليل، دراسة تحليلية مقارنة للتعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة، العدد العاشر، ديسمبر٢٠٠٣م.

نعمات عبد الناصر أحمد، تطوير التعليم الفني والمهني العالي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، المجلد ٢٧، العدد الثاني، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠١٤م.

نهلة عبد القادر محمود هاشم، مستقبل تسويق المدرسة الثانوية العامة في مصر، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العلمي لجمعيات التربية المقارنة)، السنة الثانية عشرة، العدد الخامس والعشرون، أغسطس، ٢٠٠٩م.

هدى صقر، الآليات المقترحة لعلاج قضية البطالة وتحديات سوق العمل، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، السنة الثانية والعشرون، أكتوبر ٢٠٠٤.

فليب هيوز، لماذا يعد الوصول إلى التدريب والتعليم الفني والمهني للمجتمع ضرورياً؟، ترجمة أمال الكيلاني، مجلة مستقبليات، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٣٥، ٢٠٠٥م.

سمير عبد الوهاب الخويت، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني وتنمية الموارد البشرية، المؤتمر العلمي العاشر، التعليم الفني والتدريب ... الواقع والمستقبل، ١٠-١١ مايو، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥م.

السيد محمد ناس، التعليم والتدريب بمؤسسات التعليم المهني دراسة الواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية، مؤتمر التخطيط الاستراتيجي للتعليم المفتوح والالكتروني المنعقد في الفترة من (٢٧-٢٨) مايو ٢٠٠٧م، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧م.

السيدة محمد إبراهيم، مخرجات التعليم والتنمية البشرية، المؤتمر العلمي الثاني للدراسات النوعية ومتطلبات المجتمع وسوق العمل، كلية التربية، جامعة عين شمس، أبريل، ٢٠١٥.

عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ١٢-١٣ أبريل ٢٠٠٦م.

محمد أحمد محمد عبد المقصود، واقع أزمة القيم في التعليم الفني قبل الجامعي، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: التعليم الجامعي العربي في عالم بلا حدود، ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٥م.

جمهورية مصر العربية، الإستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر٢٠١٢-٢٠١٧م، التنمية المستدامة والتوظيف من خلال قوى عاملة مؤهلة.

جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، أبريل ٢٠١٤م.

جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لمحافظة سوهاج، ٢٠٠٥م.

المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، ٢٠٠٠.

هبه حندوسة وآخرون، مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م، القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠م.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قطاع التعليم الفني، الإدارة العامة للتعليم الصناعي، كتاب دوري رقم(٧) بتاريخ ١٩٨٧/٧/٦م.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم(٢٤١) بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ بشأن تحويل مسار طلاب الثانوية العامة والمعاهد الأزهرية إلى التعليم الثانوي الفني(صناعي-زراعي-تجاري وفندقي).

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٥٠٦) بتاريخ ٢٠١٤/١١/٨م بشأن تعديل القرار الوزاري رقم (٢٤١) لسنة ٢٠١٤م بشأن تحويل مسار طلاب الثانوي العام والمعاهد الأزهرية إلى التعليم الثانوي الفني (صناعي-زراعي-تجاري وفندقي).

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٤٨٥) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨ بشأن شروط ونظام تقدم الطلبة والعمال للامتحان من الخارج في مدارس التعليم الفني بأنواعه (نظام الثلاث سنوات).

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم،قرار وزاري رقم (٤٥٦) بتاريخ:

١٩٩٩/٩/٩م، بشأن نظم تقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٤٢٨) بتاريخ٣٠/٧/ ١٩٩٧م بشأن بشأن التحويل من نوعية إلى نوعية أخرى بمدارس التعليم الفني.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، الطبعة السابعة، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،١٩٩٩م.

IzharOplatka and Jane Hemsley-Brown, The Research on School Marketing Current Issues and Future Directions, Journal of Educational Administration, Vol. 42, No.3, 2004, p 377.

Christopher Allen Stachowski, Educational Marketing: A Review and Implications for Supporting Practice in Tertiary Education, Educational Management Administration & Leadership, vol. 39 no. 2, March 2011, p 189.

RekoOkoye& Maxwell Onyenwe, Technical and Vocational Education in Nigeria: Issues, Challenges and a Way Forward, Journal of Education and Practice, Vol.7, No.3, 2016.

Lyonga John Efande, Expansion Policy of Secondary Technical Education as ACorrelate to the Acquisition of Basic Technical Skills by Students in Cameroon, Journal of Education and Practice, Vol.6, No.35, 2015.

Junran Chen, Comparative Analysis of Vocational Education and Training System in Sweden and China, Lund university, Master Thesis, Combined Research, (30 credits ECTS) , June 2012.

Yan Hao, The Reform and Modernization of Vocational Education and Training in China, Institute of Social Development, National Development and Reform Commission Beijing, Discussion Paper, China, Wissenschaftszentrum Berlin fürSozialforschunggGmbH, February 2012.